سعادة الأنام

في اتباع دين الإسلام

والفرق بينه وبين دين النصارى في العقائد والأحكام

للعلامة يوسف بن إسماعيل النبهاني
المتوفى سنة ١٣٥٠هـ



تحقيق
محمد خير رمضان يوسف

١٤٣٧هـ

سعادة الأنام

في اتِّباع دين الإسلام

وتوضيح الفرق بينه وبين دين النصارى في العقائد والأحكام

للعلامة يوسف بن إسماعيل النبهاني

المتوفى سنة ١٣٥٠هـ

تحقيق

محمد خير رمضان يوسف

١٤٣٧ هـ

مقدمة التحقيق

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبيّنا محمد، وعلى آلهِ وأصحابهِ أجمعين، وبعد:

فهذا كتابٌ مفيدٌ في مقارنةِ الأديان، يناسبُ المثقفَ والقارئَ العاديّ، جعلَهُ مؤلِّفهُ القديرُ في ثلاثةِ أبوابٍ وفصول، تحدَّثَ فيها عن عقيدةِ المسلمين في حقِّ الله تعالَى، ثم عقيدةِ النصارَى في ذلك، وأوردَ هنا مناظرةً فريدةً وقعتْ للفخرِ الرازيِّ مع أحدِ علمائهم، وخصَّصَ فصلاً للكلامِ في القرآنِ الكريم، والفرقِ بينه وبين التوراةِ والإنجيل، وبيَّنَ معجزةَ الأولِ وحفظه، وتحريفَ الآخَرَينِ وظروفَ كتابتهما، وما فيهما من أخبارٍ وقصصٍ للأنبياءِ مجافيةٍ للعقلِ والنقل.

وأفردَ البابَ الثاني لأوصافِ الأنبياءِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ في الإسلامِ وغيره، والفرقَ بين نبيّنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّمَ وعيسى عليه السلام، فذكرَ أوصافَ الرسولِ عليه الصلاةُ والسلام، وخصائصَهُ ومعجزاته...

والبابُ الأخيرُ في أحكامِ الشريعة: العباداتُ وحكمةُ مشروعيتها، ونوافلُها، ثم حديثٌ عن النكاحِ في الإسلامِ وحكمةِ مشروعيته، والطلاقِ وتعدُّدِ الزوجاتِ فيه، ثم المعاملاتِ الشرعية، من بيعٍ وشراءٍ وغيرِ ذلك، وحكمةِ مشروعيةِ العقوبات، مثلِ رجمِ الزاني، وقطعِ يدِ السارق، والقصاصِ في القتل.

وخصَّصَ فصلاً للرقّ.

وسردَ أخيراً بعضَ المحرَّماتِ المتعلقةِ بذاتِ الإنسانِ أو معاملتهِ مع الناس.

وذكرَ ضمنَ حديثهِ عناوينَ كتبٍ له تَحسنُ إعادةُ طبعها بعد تحقيقها، من مثل "حجة الله على العالمين"، و"نجوم المهتدين في معجزاته صلَّى الله عليه وسلَّم والردّ على أعدائه إخوان الشياطين".

والمؤلِّف عَلَمٌ مشهور، محدِّثٌ متصوِّف، وقاضٍ مصنِّفٌ كبير، من قرية (إجزم) بقضاءِ حيفا، ولدَ عامَ ١٢٦٥هـ، وتعلَّمَ بالأزهر، وحرَّرَ بجريدةِ "الجوائب" في الآستانةَ عاصمةِ الخلافةِ الإسلامية، وعملَ في مجالِ القضاءِ (٢٢) عاماً، ورفضَ أن يكونَ مفتيَ فلسطينَ زمنَ الاحتلالِ الإنجليزي، لأنه لا يُسمَحُ فيه بالحكمِ بالإسلام.

وله تآليفُ عديدة، في الدينِ والأدبِ والتاريخ، تنوفُ على السبعينَ كتاباً، إضافةً إلى كتابه "مجموع الأربعين أربعين من أحاديث سيد المرسلين"، الذي حققتُ معظمَهُ بفضلِ الله.

واعتمدتُ في تحقيقِ هذا الكتابِ على نسخةٍ ضمن "مجموع ثلاثة كتب" للمؤلفِ نفسه، صدرَ في القاهرة عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي، دون ذكر تاريخه، ويقع بين الصفحات ١٢٣ — ١٦٨.

والكتابان الآخران هما: القصيدةُ الرائية الكبرى في الكمالات الإلهية والسيرة النبوية ووصف الملَّة الإسلامية والملل الأخرى.

والآخر: مختصر إرشاد الحيارَى في تحذير المسلمين من مدارس النصارَى.

أدعو اللهَ تعالى أن ينفعَ به، ويتقبَّلهُ خالصاً لوجههِ الكريم.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

محمد خير يوسف

٥ شعبان ١٤٣٥هـ.

[مقدمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأن سيِّدَنا محمداً عبدهُ ورسوله، سيِّدُ المرسَلين وخاتمُ النبيِّين، صلَّى الله عليه وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، أما بعد:

فقد كنتُ منذ سنواتٍ ألَّفتُ كتاباً مختصراً سمَّيتُهُ "خُلاصة الكلام في ترجيح دين الإسلام"، وحصلَ له بفضلِ الله تعالَى القبولُ التام، عند الخواصِّ والعوامّ، مع أن هذا الدينَ المبينَ لا يشكُّ عاقلٌ بأنه سيِّدُ الأديان، وأنه دينُ الله الحقّ، المستغني بشدَّةِ ظهورهِ عن التكلفِ في إقامةِ الدليلِ والبرهان.

ولكون أهلِ الأديانِ الأخرَى لم يطَّلعْ أكثرهم على حقيقته، وربما وصفَهُ لهم رؤساؤهم بغيرِ صفته، أردتُ أن أذكرَ في هذا الكتابِ بغايةِ الاختصار، حقيقةَ العقيدةِ الإسلاميةِ المتعلقةِ بالله تعالَى وأنبيائهِ الأخيار، مع بعضِ الأحكامِ الدينية، وحِكَمِها المرضيَّة، ليَظهرَ أنه دينُ الله الحقُّ لكلِّ مَنْ له أدنَى إلمام، من أولئك الأقوام، ولا سيَّما عند المقابلةِ بينه وبين ما في دينهم من العقائدِ العجيبةِ والأحكام.

وسمَّيته "**سعادة الأنام في اتِّباع دين الإسلام وتوضيح الفرق بينه وبين دين النصارى في العقائد والأحكام**"

ورتبتهُ على ثلاثةِ أبواب:

الباب الأول: في أوصافِ الله تعالَى وكمالاتهِ الإلهيةِ في الديانةِ الإسلامية، ومقابلةِ ذلكَ بما في العقيدةِ النصرانية، من الأوصافِ التي لا تليقُ بكمالِ الربوبية.

الباب الثاني: في أوصافِ عبدِ الله ورسولهِ سيِّدنا محمد، والفرقِ بينه وبين عبدِ الله ورسولهِ سيِّدنا عيسى عليهما الصلاةُ والسلام، مع ذكرِ تنزيهِ سائرِ الأنبياءِ الكرام، عن العيوبِ والآثام، وذكرِ الكتبِ السماويةِ والفرقِ بينها عندَ ذوي الأحلام.

الباب الثالث: في أوصافِ الشريعةِ الإسلامية، وبعضِ أحكامها وحِكَمها المرضيَّة، مع مقابلتها بنظيرها من عباداتِ الديانةِ النصرانية، ليَظهر الفرق، بين وضعِ الحقِّ ووضعِ الخلق.

وتحتَ كلِّ بابٍ من هذه الأبوابِ الثلاثةِ عدةُ فصول، يَحصلُ بها مع اختصارها لمن اطَّلع عليها من المصنِّفينَ المأمول.

وها أنا أشرعُ بالمقصودِ فأقول:

الباب الأول

في أوصافِ الله تعالى والكلامِ على الكتبِ السماوية

وهو يشتملُ على أربعةِ فصول:

الفصل الأول

في عقيدةِ المسلمين في حقِّ الله تعالى

لا يخالفُ النصارَى ولا غيرُهم من سائرِ المِلل، بأن العقيدةَ الإسلاميةَ هي أحسنُ العقائد، من جهةِ اشتمالها على الكمالاتِ الإلهيةِ التي لا توجدُ في عقيدةٍ سواها، حتى إنهم يأخذونَ الثناءَ على الله تعالَى من كتبِ المسلمين ويضعونَهُ في كتبهم الدينية.

ومن أحسنِ العقائدِ المختصرةِ عقيدةُ الإمامِ الغزالي، المسماةُ "قواعد العقائد"، وهي في أولِ كتاب "الإحياء"، وقد ذكرتُها في كثيرٍ من كتبي.

وكذلك "العقيدة المرشدة[1]"، وقد أثنَى عليها الإمامُ ابنُ السبكي في كتابه "معيد النعم".

وكذلك أثنَى على "عقيدة الإمام الطحاوي الحنفي".

وها أنا أقتصرُ منها هنا على ما يحصلُ به المقصود، لأن كتابي هذا مبنيٌّ على الاختصار.

قالَ الإمامُ أبو جعفر الطحاويُّ رضيَ الله عنه: نقولُ في توحيدِ الله تعالَى، معتقدينَ بتوفيقِ الله: إن الله تعالَى واحدٌ لا شريكَ له، ولا شيءَ مثله، ولا شيءَ يُعجِزه، ولا إله غيره، قديمٌ بلا

١) لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن تومرت، الملقب بالمهدي، صاحب دعوة السلطان عبدالمؤمن بن علي، ت ٥٢٤ هـ.

ابتداء، دائمٌ بلا انتهاء، لا يَفنَى ولا يَبيد، ولا يكونُ إلا ما يُريد، لا تَبلغهُ الأوهام، ولا تُدركه الأفهام، ولا تشبههُ الأنام، حيٌّ لا يموت، قيُّومٌ لا ينام، خالقٌ بلا حاجة، رازقٌ بلا مؤنة، مُميتٌ بلا مخافة، باعثٌ بلا مشقَّة.

ما زالَ بصفاتهِ قديماً قبلَ خلقه، لم يَزدَدْ بكونهم شيئاً لم يكنْ قبلهم من صفاته، وكما كان بصفاتهِ أزليًّا كذلكَ لا يزالُ عليها أبديًّا، ليسَ منذُ خلقَ الخلقَ استفادَ اسمَ الخالق، ولا بإحداثهِ البريَّةَ استفادَ اسمَ البارئ.

له معنَى الربوبيةِ ولا مَرْبوب، ومعنَى الخالقِ ولا مخلوق.

وكما أنه مُحيي الموتَى بعدما أحيَى استحقَّ هذا الاسمَ قبل إحيائهم، كذلك استحقَّ اسمَ الخالقِ قبلَ إنشائهم ذلك بأنه على كلِّ شيءٍ قدير.

وكلُّ شيءٍ إليه فقير، وكلُّ أمرٍ عليه يسير، لا يحتاجُ إلى شيء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[1]

خلقَ الخلقَ بعلمه، وقدَّرَ لهم أقداراً، وضربَ لهم آجالاً، لم يَخفَ عليه شيءٌ قبلَ أن خلقهم، وعلمَ ما هم عاملونَ قبل أن يخلقهم.

وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته.

وكلُّ شيءٍ يجري بقدرتهِ ومشيئته، لا مشيئةَ للعبادِ إلا ما شاءَ لهم، فما شاءَ لهم كان، وما لم يَشأ لم يكن.

يَهدي من يشاءُ ويَعصمُ ويُعافي فضلاً، ويُضِلُّ من يشاءُ ويخذلُ ويبتلي عدلاً، وكلُّهم يتقلَّبون في مشيئتهِ وعدله.

لا رادَّ لقضائه، ولا مُعَقِّب لحُكمه، ولا غالبَ لأمره.

---

١) سورة الشورى: ١١.

آمنَّا بذلك كلِّه، وأيقنَّا أن كلاً مِن عنده، وأن محمداً صلَّى الله عليه وسلَّمَ عبدهُ المصطفَى، ونبيُّهُ المجتبَى، ورسولهُ المرتضَى، خاتمُ الأنبياء، وإمامُ الأتقياء، المبعوثُ بالحقِ والهُدَى، صلَّى الله عليه وسلَّم.

الفصل الثاني

في عقيدة النصارى في حقِّ الله تعالى

وأما عقيدةُ النصارَى في الله عزَّ وجلّ، فهي اعتقادهم أنه سبحانهُ وتقدَّسَ وتعالَى عما يقولونَ علوّاً كبيراً، ثالثُ ثلاثة، وأن كلَّ واحدٍ من الثلاثةِ إلهٌ مستقل، وأن الثلاثةَ إلهٌ واحد، وهم: الأب، والابن، وروحُ القُدس، وأنها اجتمعتْ في عيسى عليه السلام، وأنه مع ذلك قهرَهُ أعداؤهُ اليهود، وأهانوهُ غايةَ الإهانة، وصلبوه، بزعمهم، وحصلَ له خوفٌ عظيمٌ وجزعٌ شديد، فاستغاثَ بالله ودعاهُ ليُخلِّصَهُ منهم فلم يخلِّصه، ومع هذا يعتقدون ألوهيته!

ولم يكتفوا بذلك حتى عاملوا صورةَ الخشبةِ التي صُلِبَ عليها معاملةَ الإلهِ، من العبادةِ والتعظيم والحلفِ بها، وهي صليبهم المعروف، ويتبركونَ به في جميعِ أمورهم، لجلبِ خيرِ الدنيا والآخرة، ودفعِ شرِّهما، واتخذوهُ صنمَهم الأعظم، وجعلوا يومَ صلبهِ عليه السلامُ بزعمهم عيدَهم الأكبر، رغماً عن مقتضَى العقلِ والفهم، فإن العقلَ يقتضي العكس، لأن الخشبةَ التي صُلِبَ عليها يلزمُ أن تكونَ أشأمَ الخشبِ وأبغضَهُ إلى الله تعالَى، لأنها كانتْ آلةَ القتلِ لأفضلِ خَلقهِ في ذلكَ العصر وأحبِّهم إليه وأعزِّهم عليه، فكيفَ تُعَظَّمُ هي وصورتُها كلَّ هذا التعظيم؟

كما أنه يلزمُ أن يكونَ يومُ الصلبِ أنحسَ الأيام عليهم، فكيفَ يكونُ عيدَهم السعيد؟ هذا مما لا يقبلهُ ذو عقلٍ رشيد.

وكلُّ ما ذكروهُ لذلكَ من الحكمِ هو مخالفٌ للعقلِ والحكمة.

والحاصلُ أن مسألةَ الصلبِ صارتْ فتنةً جسيمةً لهذه الأمةِ العظيمة، فلعنةُ الله على اليهودِ الذين هم أساسُ هذا البلاء.

واعتقادُنا نحن الموافقُ للحقيقةِ التي أخبرنا الله بها في كتابهِ العزيز، الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيد ﴾[١] أن الله تعالَى قد رفعَ سيِّدَنا عيسى من بينهم لمّا أرادوا صلبه، وألقَى شِبْهَهُ على الرجلِ الذي دلَّهم عليهِ فصلبوه[٢]. وليس ذلك بمستحيل، فالله قادرٌ على كلِّ شيء، وقلبُ عصا موسى حيَّةً أعظمُ من هذه، وقد حصلَ ذلك باتفاقِ المسلمينَ والنصارَى واليهود، إذِ العصا لا تشبهُ الحيَّةَ في الحيوانية، وأما الرجلُ فهو مثلُ عيسى إنسان، غايةُ الأمرِ أن الله تعالَى جعَلَه يشبههُ حتى اعتقدوا أنه هو فصلبوه، ورُفِعَ سيِّدُنا عيسى إلى السماء، عليه الصلاةُ والسلام.

ومن عجائبِ عقيدتهم مسألةُ القُربان، وهي أن الخوريَّ متى قرأ على الخبزِ والخمرِ يصيرانِ باعتقادِ النصارَى نفسَ جسدِ المسيح، ونفسَ دمه، بدونِ تشبيهٍ ولا تأويل، وأن كلَّ واحدٍ منهم يلزمهُ أن يعتقدَ هذا الاعتقادَ بقلبه، ويكذِّبَ حواسَّهُ التي تشاهدهما وتذوقهما وتمسُّهما خبزًا وخمرًا، وإذا لم يكذِّبْ حواسَّهُ على هذا الوجه، ولم يعتقد أنهما نفسُ جسدِ المسيح ودمِهِ الحقيقيين، فهو كافرٌ في مذهبهم، يستحقُّ النارَ كسائرِ الكافرين.

وأنتَ أيها العاقلُ تعلمُ أنكَ إذا كانَ أمامكَ حجرٌ مثلاً، وأخبركَ الناسُ كافة بأن ذلك الحجرَ إنسان، لا يمكنُ أن تصدِّقهم وتكذِّبَ بصرك.

نعم، إذا كان هناك حاكمٌ مُجبرٌ يوجبُ عليكَ القولَ بذلك، ويُجازي من لم يقلْ إنه إنسانٌ بالقتل، فإنك تنطِقُ بلسانِكَ بأنه إنسانٌ وقلبُكَ معتِقدٌ وجازمٌ بأنه حجر.

---

١) سورة فصلت: ٤٢.

٢) قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾ سورة النساء: ١٥٧.

إذا علمت ذلك تعلمُ يقيناً أن جميعَ النصارَى المكلَّفينَ باعتقادِ أن ذلكَ الخبزَ والخمرَ جسدُ عيسى ودمُهُ عليه السلام، إنما يقولونَ ذلك بلسانهم، وأما قلوبهم فهي غيرُ معتقدةٍ لذلك، به هي جازمةٌ بأنه خبزٌ وخمرٌ حقيقة، كما هو الواقعُ المشاهَد. وفي مذهبهم إذا لم يعتقدْ ذلك ويكذِّبْ حواسَّهُ فهو كافر، فحينئذٍ يكونونَ كفاراً بحسبِ عقيدتهم، وتكليفِهم بهذا التكليف، والاعتقادِ الذي لا يمكنُ أن يعتقدَهُ عاقل.

وإذا نظرنا إلى كونِ ذلك الجسدِ هو جسدَ إلههم أكلوه، وذلك الدمِ هو دمَ إلههم شربوه، مع كثرتهم على توالي الأعصار، تزيدُ المسألةَ غرابةً أضعافاً مضاعفة، ولذلك تركَ هذه العقيدةَ البروتستانتُ فيما تركوهُ من أحكامِ دينهم، التي اتفقتْ عليها جميعُ طوائفهم، ولكنهم شاركوهم في اعتقادِ ألوهيةِ عيسى عليه السلام، وجعلوا الله تعالَى شريكاً، ولم ينزِّهوهُ عن الحلول في جسدِ إنسانٍ قد وقعَ الصلبُ عليه والهوان.

ولما كانت هذه العقائدُ في حقِّ الله تعالَى مخالفةً للعقول، وضعوا قاعدةً للجوابِ عن ذلك، وهي قولهم: "الدينُ فوق العقل".

وهذه القاعدةُ لو كان المرادُ منها ما فهموهُ لما جازَ لنا ولا لهم أن نعترضَ على دينٍ من الأديانِ الباطلةِ بالاتفاق، ويمكنُ أن يُقالَ بصحَّةِ هذه العبارة، لكنْ ليسَ بالمعنَى الذي فهموهُ منها وفسَّروها به، بل بمعنَى أن العقلَ لا يُدركُ حقيقةَ الله تعالَى على ما هو عليه عزَّ وجلّ، إذ لا يعلمُ حقيقتَهُ غيرهُ سبحانهُ وتعالَى، فهذا معنَى هذه العبارة.

والنصارَى لم يعتقدوا فيه تعالَى ما هو فوقَ العقل، وإنما اعتقدوا فيه عزَّ وجلَّ ما هو ضدَّ العقل، من امتزاجهِ بالإنسانِ الحادث، وكونهِ ثالثَ ثلاثة، وكونِ الثلاثةِ واحداً، وكونِ كلِّ واحدٍ منها إلهاً مستقلاً، مع ما وقعَ عليه من الإهانةِ والصلبِ بزعمهم، وغير ذلك من أوصافِ العجزِ والاحتياج، التي يستحيلُ في العقلِ أن تكونَ أوصافاً لله عزَّ وجلّ.

فهذا الاعتقادُ ضدُّ العقلِ وليس هو فوقَ العقل، لأن الذي فوقَ العقلِ هو الذي لا يُدركهُ العقل، وذلكَ حقيقةُ الله تعالَى، وأما هذه الأمورُ فقد أدركها العقل، وأدركَ أنها لا تليقُ بالله تعالى، ويستحيلُ اتصافهُ بها، فمن اتصفَ بها ليس بإلهٍ قطعاً.

إذا علمتَ ذلك وفهمته، ترفضُ كلَّ ما أتوا به في هذا البابِ من الجواباتِ التي يأباها ذووا الألباب، كقولهم: إن الله تعالى تجسَّدَ في عيسى، وألقَى نفسَهُ باختيارِهِ في العذاب الأليمِ من الصلبِ والإهانة، إلى آخره، ليخلِّصَ الناسَ من نارِ الجحيمِ التي يعذَّبونَ فيها بذنبِ غيرهم، وهو أبوهم آدمُ عليه السلام.

وإذا كان الأمرُ كذلكَ كما يزعمون، فهو ليسَ بإله، لأن الإلهَ لا يمنعهُ شيءٌ مما يريد، وهو الحاكمُ على جميعِ خلقه، فهو يرحمُ من يرحمهُ منهم، ويعذِّبُ مَن يعذِّبهُ منهم، ولا يقدرُ أحدٌ أن يعارِضَهُ في شيءٍ من ذلك وإذا أمكنتِ المعارضةُ زالتِ الألوهيةُ بالكلية.

والحاصلُ أن اعتقاداتِ النصارَى في حقِّ الله تعالَى لا يُشبهها اعتقاداتُ أحدٍ من جميعِ أصحابِ الدياناتِ على وجهِ الأرض، ولولا أنها حاصلةٌ بالفعل[1]، ومتديِّنٌ بها كثيرٌ من الناس، لما كادَ العقلُ يصدِّقُ بأن إنساناً له أدنىَ فهمٍ يعتقدُ في ربِّهِ هذه الاعتقادات.

وهذا هو السببُ الذي جعلَ كثيراً من عقلاءِ أوروبا وعلمائها زنادقةً طبيعيين، لا يتدينونَ بدينٍ من الأديان، لما رأوهُ من مصادمةِ العقلِ للديانةِ النصرانيةِ التي نشؤوا عليها. وكثيرٌ منهم ألَّفَ في الردِّ عليها، والطعنِ فيها، وبيانِ عيوبها، ومناقضاتها التآليفَ الكثيرة.

وهم لم يعلموا حقيقةَ دينِ الإسلام، ولو علموهُ لاتبعوه، ولكنهم قاسوا على دينهم سائرَ الأديان، فخرجوا من التدينِ بالكلية، وتمسَّكَ مَنْ تمسَّك منهم بديانتهِ لحفظِ التقاليدِ القديمةِ التي نشأ علها وورثها عن الآباءِ والأجداد، وإنما قبلوها وقتَ دخلوها إلى بلادهم في العصورِ الأولى، حينما كانت أوروبا بأسرها في غايةِ الجهلِ والتوحُّش، فلمَّا نشؤوا عليها وتوارثوها جيلاً بعد جيل، لم يسعهم إلا المحافظةُ عليها، ولو دخلتِ النصرانية إلى بلادهم الآن لما قبلها واحدٌ منهم قطعاً.

---

١) أي أن الديانة موجودة واقعاً.

الفصل الثالث

في مناظرةٍ وقعت للفخرِ الرازيِّ مع أحدِ علماءِ النصارى

قال الفخرُ الرازيُّ في تفسيرِ سورة آلِ عمرانَ من تفسيرِه الكبير، عند قولِه تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُون * الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلاَ تَكُن مِّن الْمُمْتَرِين * فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِين﴾[1].

اعلمْ أن الله تعالَى بيَّن في أولِ هذه السورةِ وجوهاً من الدلائلِ القاطعةِ على فسادِ قولِ النصارَى بالزوجةِ والولد، وأتبَعها بذكرِ الجوابِ عن جميعِ شُبَههم على سبيلِ الاستقصاءِ التام، وختمَ الكلامَ بهذه النكتةِ القاطعةِ لفسادِ كلامهم، وهو أنه لمّا لم يلزمْ من عدمِ الأبِ البشَريّ لعيسى عليه السلامُ أنْ يكونَ ابناً لله تعالَى الله عن ذلك، ولمّا لم يبعدِ انخلاقُ آدمَ عليه السلامُ من التراب، لم يبعدْ أيضاً انخلاقُ عيسى عليه السلامُ من الدمِ الذي كان يجتمعُ في رحمِ أمِّ عيسى عليه السلام.

ومَن أنصفَ وطلبَ الحقَّ علمَ أن البيانَ قد بلغَ إلى الغايةِ القصوَى، فعندَ ذلك قال تعالَى: فمن حاجَّكَ بعد هذه الدلائلِ الواضحةِ والجواباتِ اللائحة، فاقطعِ الكلامَ معهم، وعاملهمْ بما يُعامَلُ به المعانِد، وهو أنْ تدعوَهم إلى الملاعنة، فقال: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ﴾.

قال رضيَ الله عنه بعد ما ذكر: واتَّفقَ أني حينما كنتُ بخوارزم، أُخبِرْتُ أنه جاءَ نصرانيٌّ يدَّعي التحقيقَ والتعمُّقَ في مذهبهم، فذهبتُ إليه، وشرعنا في الحديث، فقالَ لي: ما الدليلُ على نبوَّةِ محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم؟

---

[1]) سورة آل عمران: ٥٩-٦١.

فقلتُ له: نُقِلَ إلينا ظهورُ الخوارقِ على يدِ موسى وعيسى وغيرِهما من الأنبياءِ عليهمُ السلام، نُقِل إلينا ظهورُ الخوارقِ على يدِ محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، فإنْ ردَدْنا التواترَ أو قبلناه، لكنْ قلنا إنَّ المعجزةَ لا تدلُّ على الصدق، فحينئذٍ بطلتْ نبوَّةُ سائرِ الأنبياءِ عليهمُ السلام، وإن اعترفنا بصحَّةِ التواتر، واعترفنا بدلالةِ المعجزةِ على الصدق، ثم إنهما حاصلانِ في حقِّ محمدٍ، وجبَ الاعترافُ قطعاً بنبوَّةِ محمدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ ضرورةً، إذ عند الاستواءِ في الدليلِ لا بدَّ من الاستواءِ في حصولِ المدلول.

فقالَ النصراني: أنا لا أقولُ في عيسى عليه السلامُ إنه كان نبيًّا، بل أقولُ إنه كان إلهاً.

فقلتُ له: الكلامُ في النبوةِ لا بدَّ وأنْ يكونَ مسبوقاً بمعرفةِ الإله، وهذا الذي تقولهُ باطل، ويدلُّ عليه أن الإله عبارةٌ عن موجودٍ واجبِ الوجودِ لذاته، يجبُ أنْ لا يكونَ جسماً، ولا متحيّزاً، ولا عَرَضاً، وعيسى عبارةٌ عن هذا الشخصِ البشريِّ الجسماني، الذي وُجِدَ بعدَ أنْ كانَ معدوماً، وقُتِلَ بعدَ أن كان حيًّا على قولكم، وكان طفلاً، ثم صارَ مترعرعاً، ثم صارَ شاباً، وكان يأكل، ويشرب، ويُحْدِث، وينام، ويستيقظ، وقد تقرَّرَ في بداهةِ العقولِ أن المحْدِثَ لا يكونُ قديماً، والمحتاجُ لا يكونُ غنيّاً، والممكنُ لا يكونُ واجباً، والمتغيّرُ لا يكونُ دائماً.

والوجهُ الثاني في إبطالِ هذه المقالة، أنكم تعترفونَ بأن اليهودَ أخذوهُ وصلبوه، وتركوهُ حيًّا على الخشبة، وقد مزَّقوا ضلعه، وأنه كان يحتالُ في الهربِ منهم، وفي الاختفاءِ عنهم، وحين عاملوهُ بتلك المعاملاتِ أظهرَ الجزعَ الشديد.

فإن كان إلهاً، أو كان الإلهُ حالًّا فيه، أو كان جزءٌ من الإلهِ حالاًّ فيه، فلمَ لمْ يدفعْهم عن نفسه؟ ولمَ لمْ يُهلكهم بالكلية؟ وأيُّ حاجةٍ به إلى إظهارِ الجزعِ منهم والاحتيالِ في الفرارِ منهم؟

وبالله إنني لأتعجَّبُ جداً أن العاقلَ كيفَ يليقُ به أن يقولَ هذا القولَ ويعتقدَ صحَّته، فتكادُ أنْ تكونَ بديهةُ العقلِ شاهدةً بفساده.

والوجهُ الثالث، وهو أنه إمَّا أنْ يُقالَ بأنَّ الإلهَ هو هذا الشخصُ الجسمانيُّ المشاهَد، أو يقالَ حلَّ الإلهُ بكليَّته فيه، أو حلَّ بعضُ الإلهِ وجزءٌ منه فيه. والأقسامُ الثلاثةُ باطلة.

أما الأول: فلأن إلهَ العالمِ لو كان هو ذلكَ الجسم، فحين قتلهُ اليهودُ كانَ ذلكَ قولاً بأن اليهودَ قتلوا إلهَ العالم، فكيف بقيَ العالمُ بعد ذلكَ مِنْ غيرِ إله؟

ثم إن أشدَّ الناسِ ذُلًّا ودناءةً اليهود، فالإلهُ الذي تقتلهُ اليهودُ إلهٌ في غايةِ العجز.

وأما الثاني، وهو أن الإلهَ بكلِّيتهِ حلَّ في هذا الجسم، فهو أيضاً فاسد؛ لأن الإلهَ إنْ لم يكنْ جِسماً ولا عَرَضاً امتنعَ حلولهُ في الجسم، وإن كان جسماً فحينئذٍ يكونُ حلولهُ في جسمٍ آخرَ عبارةً عن اختلاطِ أجزائهِ بأجزاءِ ذلك الجسم، وذلكَ يوجبُ وقوعَ التَّفرُّقِ في أجزاءِ ذلكَ الإله، وإنْ كان عَرَضاً كان محتاجاً إلى المحلّ، وكان الإلهُ محتاجاً إلى غيره، وكلُّ ذلك سخف.

أما الثالث، وهو أنه حلَّ فيه بعضٌ من أبعاضِ الإلهِ وجزءٌ من أجزائه، فذلكَ أيضاً محال؛ لأن ذلك الجزءَ إن كان معتبراً في الإلهية، فعند انفصالهِ عن الإلهِ وجبَ أنْ لا يبقَى الإلهُ إلهاً، وإنْ لم يكنْ معتبراً في تحقُّقِ الإلهيةِ لم يكنْ جزءاً من الإله، فثبتَ فسادُ هذه الأقسام، فكان قولُ النصارَى باطلاً.

الوجه الرابعُ في بطلانِ قولِ النصارَى: ما ثبتَ بالتواترِ أن عيسى عليه السلامُ كانَ عظيمَ الرغبةِ في العبادةِ والطاعةِ لله تعالَى، ولو كان إلهاً لاستحالَ ذلك، لأن الإلهَ لا يَعبدُ نفسه.

فهذه وجوهٌ في غايةِ الجلاءِ والظهور، دالةٌ على فسادِ قولهم.

ثم قلتُ للنصراني، وما الذي دلَّكَ على كونهِ إلهاً؟

فقال: الذي دلَّ عليه ظهورُ العجائبِ عليه، من إحياءِ الموتَى، وإبراءِ الأكمهِ والأبرص، وذلكَ لا يمكنُ حصولهُ إلا بقدرةِ الإلهِ تعالى.

فقلتُ له: هل تسلِّمُ أنه لا يلزمُ من عدمِ الدليلِ عدمُ المدلولِ أم لا؟

فإن لم تسلِّم لزمكَ من نفي العالمِ في الأزلِ نفيُ الصانع، وإن سلَّمتَ أنه لا يلزمُ من عدمِ الدليلِ عدمُ المدلول، فأقول: لما جوَّزتَ حلولَ الإلهِ في بدنِ عيسى عليه السلام، فكيفَ عرفتَ أن الإله ما حلَّ في بدني وبدنِك، وفي بدنِ كلِّ حيوانٍ ونباتٍ وجماد؟

فقال: الفرقُ ظاهر، وذلكَ لأني إنما حكمتُ بذلك الحلولِ لأنه ظهرتْ تلك الأفعالُ العجيبةُ عليه، والأفعالُ العجيبةُ ما ظهرتْ على يدي ولا على يدك، فعلمنا أن ذلك الحلولَ مفقودٌ ها هنا.

فقلتُ له: تبيَّنَ الآن أنكَ ما عرفتَ معنى قولي أنه لا يلزمُ من عدمِ الدليلِ عدمُ المدلول، وذلك لأن ظهورَ تلك الخوارقِ دالَّةٌ على حلولِ الإلهِ في بدنِ عيسى، فعدمُ ظهورِ تلك الخوارقِ مني ومنك ليس فيه دلالةٌ أنه لم يوجدْ ذلك الدليل. فإذا ثبتَ أنه لا يلزمُ من عدمِ الدليلِ عدمُ المدلول، لا يلزمُ من عدمِ ظهورِ تلكَ الخوارق مني ومنكَ عدمُ الحلولِ في حقّي وفي حقِّك، بل وفي حقِّ الكلبِ والسِّنَّورِ والفأر.

ثم قلت: إن مذهباً يؤدِّي القولُ به إلى تجويزِ حلولِ ذاتِ الله في بدنِ الكلبِ والذبابِ لفي غايةِ الخسَّة والركاكة.

الوجهُ الخامس: أن قلبَ العصا حيَّةً أبعدُ في العقلِ من إعادةِ الميتِ حيَّاً؛ لأن المشاكلةَ بين بدنِ الحيِّ وبدنِ الميتِ أكثرُ من المشاكلةِ بن الخشبةِ وبين بدنِ الثعبان، فإذا لم يوجبْ قلبُ العصا حيَّةً كونَ موسى إلهاً ولا ابناً للإله، فبأنْ لا يدلَّ إحياءُ الموتَى على الإلهية كان ذلك أولَى.

وعند هذا انقطعَ النصراني، ولم يبقَ له كلام. والله أعلم.

الفصل الرابع

في الكلام على القرآن والفرق بينه وبين التوراة والإنجيل

الفرقُ بينه وبينهما في غايةِ الظهور، عندَ الموافقين والمخالفين، بحيثُ لا يجهلُ أحدٌ من النصارَى واليهودِ الذين عندهم أدنَى فهمٍ وإنصاف، أن القرآنَ هو من جهةِ الفصاحةِ والبلاغةِ، والألفاظِ والمعاني، والصدقِ فيما اشتملَ عليه، والآدابِ والحِكَم، والأوصافِ الجميلةِ في حقِّ الله

تعالَى وأنبيائه، وكلِّ ما يقعُ به التفاضلُ في الألفاظِ والمعاني، هو يفوقُ عليهما بأضعافٍ مضاعفة، ولا يُنكِرُ هذا إلا جاهلٌ متعصِّبٌ لئيم، أو فاقدُ الذوقِ السليم.

وتفصيلُ ما للقرآنِ من الفضائلِ والمزايا، وما فيهما الآنَ بعد تحريفهما من الدواهي والبلايا، في حقِّ الله تعالى وحقِّ أنبيائهِ عليهم السلام، مذكورٌ في الكتبِ المطوَّلة، فلا حاجةَ إلى الإطالة بذكرِهِ هنا، ولكني أذكرُ بالاختصارِ شيئاً من ذلك، فأقول:

أما القرآن، فهو أعظمُ معجزاتِ سيِّدنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، وقد تحدَّاهم، أي طلبَ معارضتَهم له، والإتيانَ بسورةٍ مِن مثله، فعجزوا عن الإتيانِ بشيءٍ منه.

قال العلماء: إن عجزهم عن مثلِهِ أوضحُ في الدلالةِ على الرسالةِ من العجزِ عن إحياءِ الموتَى وإبراءِ الأكمهِ والأبرص؛ لأنه صلَّى الله عليه وسلَّم أتَى أهلَ البلاغةِ وأربابَ الفصاحةِ ورؤساءَ البيان المقدَّمينَ في اللسانِ بكلامٍ مفهومِ المعنَى عندهم، فكان عجزهم عنه أعجبَ من عجزِ مَنْ شاهدَ المسيحَ عليه السلامُ عند إحياءِ الموتَى، لأنهم لم يكونوا يطمعون فيه، ولا في إبراءِ الأكمهِ والأبرص، والعربُ - ولا سيَّما قريش - كانت تتعاطَى الفصاحةَ والبلاغة، وإنشاءَ الفصيحِ والبليغِ من الكلامِ ارتجالاً في المحافل، وقد جعلَ الله لهم ذلكَ طبعاً وخِلقةً، لا يرتابُ أحدٌ بأن الفصاحةَ طوعُ مرادهم، والبلاغةَ مُلْكُ قيادِهم، فما راعَهم إلا رسولٌ كريمٌ بكتابٍ عزيز، ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيد**﴾[1] أُحكِمَتْ آياته، وفُصِّلتْ كلماته، وبَهَرَتْ بلاغتهُ العقول، وظهرتْ فصاحتهُ على كلِّ مَقول، جاءهم وهم أفصحُ الناسِ وأبلغهم، وما زالَ يقرعُهم ويوبِّخهم، ويأتي بما يخالفُ دينَهم وطباعَهم، وما نشؤوا عليه من الشركِ والجهل، واستمرَّ على ذلك ثلاثاً وعشرينَ سنة، وهو يقرعُهم أشدَّ التقريع، ويوبِّخهم غايةَ التوبيخ، ويسفِّهُ أحلامَهم، ويذمُّ آلهتَهم وآباءهم، وهم عاجزونَ عن معارضتهِ والإتيانِ بمثلِ أقصرِ سورةٍ منه،

---

١) سورة فصلت: ٢

وهو يقولُ لهم: ﴿هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِين﴾[1] فلم يأتِ احدٌ منهم بشيءٍ من ذلك، وما ذلك إلا لأن الله تعالَى جعلهُ عَلَماً على رسالتهِ وصحَّةِ نبوَّتهِ صلَّى الله عليه وسلَّم.

فهو حجَّةٌ قاطعةٌ وبرهانٌ واضح، وهو باقٍ دونَ غيرهِ من المعجزات، ومنه تُستَنبَطُ الأحكامُ الشرعية، والعلومُ العقلية، والأخبارُ الغيبيَّة، ممّا مضَى وممّا هو آت.

ومعجزاتُ الأنبياءِ انقرضتْ بانقراضِ أعصارهم، فلم يشاهدْها إلا مَنْ حضَرها، ومعجزةُ القرآنِ باقيةٌ إلى يومِ القيامة.

وقد قطعَ صلَّى الله عليه وسلَّم بأنهم لا يقدرونَ على معارضته، حيثُ طلبها منهم بقولهِ تعالَى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِين * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[2].

قالَ أبو سليمان الخطابي: وقد كان صلَّى الله عليه وسلَّمَ من أعقلِ الرجالِ عند أهلِ زمانه، بل هو أعقلُ خلقِ الله على الإطلاق، وقد قطعَ القولَ فيما أخبرَ به عن ربِّهِ تعالَى بأنهم لا يأتونَ بمثله، فقال: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ فلولا علمهُ بأن ذلك من عندِ الله علاّمِ الغيوب، وأنه لا يقعُ فيما أخبرَ عنه خُلف، وإلا لم يأذنْ له عقلهُ أنْ يقطعَ القولَ في شيءٍ بأنه لا يكونُ وهو يكون[3].

وقال الإمامُ الغزاليُّ في الإحياء: ولا يتمارَى في تواترِ القرآنِ وهو المعجزةُ الكبرى الباقيةُ بين الخلق، وليس لنبيٍّ معجزةٌ باقيةٌ سواه، إذ تحدَّى بها صلَّى الله عليه وسلَّمَ بلغاءَ الخلقِ وفُصَحاءَ العرب، وجزيرةُ العربِ حينئذٍ مملوءةٌ بآلافٍ منهم، والفصاحةُ صنعتُهم، وبها منافستُهم ومباهاتهم،

---

١) سورة النمل: ٦٤

٢) سورة البقرة: ٢٤

٣) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية ٦/ ٤٢٦.

وكان ينادي بين أظهرهم أن يأتوا بمثله، أو بعشرِ سورٍ مثله[١]، أو بسورةٍ من مثله[٢]، إن شكوا فيه، وقالَ لهم: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[٣] وقالَ ذلك تعجيزاً لهم، فعجزوا عن ذلكَ وصرفوا عنه، حتى عرَّضوا أنفسَهم للقتل، ونساءَهم وذراريهم للسبي، وما استطاعوا أنْ يُعارِضوا، ولا أنْ يقدَحوا في جزالتِهِ وحُسنه.

ثم انتشرَ ذلك بعدهُ في أقطارِ العالِمِ شرقاً وغرباً، قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر.

وقد انقرضَ اليومَ قريباً من خمسمائة، فلم يقدرْ أحدٌ على معارضته. يعني في عصرِهِ رضي الله عنه[٤].

قالَ الإمامُ القسطلّاني في "المواهب اللدنية": قال بعضُ العلماء: إن هذا القرآنَ لو وُجِدَ مكتوباً في مصحفٍ في فلاةٍ من الأرضِ ولم يُعْلَم مَنْ وضعَهُ هناك، لشهدتِ العقولُ السليمةُ أنه منزَّلٌ من عندِ الله تعالَى، وأن البشرَ لا قدرةَ لهم على تأليفِ مثلِ ذلك، فكيفَ إذا جاءَ على يدِ أصدقِ الخلق، وأبرِّهم وأتقاهم؟

وقال: إنه كلامُ الله، وطلبَ معارضتَهُ أفصحَ الناسِ له بإتيانهم بسورةٍ مِن مثله، فعجزوا كلُّهم، واستمرَّ العجزُ عصراً بعد عصر، فكيف يبقَى مع هذا شكٌّ في أنه كلامُ الله تعالَى[٥]؟

وقال الحافظُ السيوطي في "الخصائص الكبرى": أجمعَ العقلاءُ على أن كتابَ الله تعالَى معجزة، لم يقدرْ أحدٌ على معارضته، بعد تحدِّيهم وطلبِ المعارضةِ منهم.

---

١) قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ سورة هود: ١٣

٢) قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ سورة البقرة: ٢٣

٣) سورة الإسراء: ٨٨

٤) إحياء علوم الدين ٢/ ٣٨٧. وفيه اختلاف ألفاظ، لعله من اختلاف النسخ.

٥) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية ٦/ ٤٣٥.

ثم قال: قال الجاحظ: بعثَ الله سيِّدنا محمداً صلَّى الله عليه وسلَّمَ أكثرَ ما كانتِ العربُ شاعراً وخطيباً، وأحكمَ ما كانت لغة، وأشدَّ ما كانت عُدَّة، فدعا أقصاها وأدناها إلى المعارضة، ثم نصبَ لهم الحرب، فدلَّ ذلك العاقلَ على عجزِ القوم، مع كثرةِ كلامهم، واستجادةِ لغتهم، وسهولةِ ذلكَ عليهم، وكثرةِ شعرائهم وخطبائهم، لأن سورةً واحدةً وآياتٍ يسيرةً كانت أنقضَ لقوله، وأفسدَ لأمره، وأسرعَ في تفريقِ أتباعهِ صلَّى الله عليه وسلَّم من بذلِ النفوسِ، والخروجِ من الأوطان، وإنفاقِ الأموال[١].

وهو معجزٌ من وجوهٍ كثيرة، استوفيتُ الكلامَ عليها في كتابي "حجة الله على العالمين"[٢] فليراجعهُ من شاء.

وأما التوراة، فهو كتابٌ لا يوثَقُ به الآن، فقد ثبتَ تبديلُها وتحريفُها بشهادةِ علماءِ النصارَى واليهود، فضلاً عن المسلمين.

وذكروا مِنْ أسبابِ ذلكَ تداولَ الأعصارِ الكثيرة، والأهوالِ العظيمة، والحروبِ الهائلة، التي انتقمَ الله بها من اليهود، وسلَّطَ عليهم مَنْ شاءَ من خلقه، كبُختنصَّر، حتى قهروهم وأذلُّوهم، وسلبوهم مُلكهم، وقتلوا مَنْ قتلوهُ منهم، ونزعوا من يدهم بيتَ المقدس، وأسروهم، وساقوهم إلى البلادِ البعيدةِ معهم أُسارَى، انتقاماً من الله منهم، بسببِ ما كانوا يفعلونَهُ من قتلِ الأنبياء، وظلمِهم وجَورِهم، حتى عمَّ القتلُ في بعضِ الحروبِ جميعَ مَنْ كانَ يحفظُ التوراة، ولم يبقَ عندهم منها ولا نسخةٌ واحدة، ثم زعموا أن رجلاً أملاها عليهم من حفظه.

ولم يزلِ التبديلُ والتحريفُ يقعُ بعد ذلكَ أيضاً في نُسَخها حتى صارَ يخالفُ بعضُها بعضاً.

ولهذا الحالِ السيّءِ الذي طرأ على التوراةِ وحامليها، صرنا نعتقدُ معاشرَ المسلمينَ اعتقاداً جازماً، بأنَّ ما هو موجودٌ فيها الآن، من الطعنِ في نزاهةِ أنبياءِ اللهِ تعالَى، ونسبةِ بعضِهم إلى عبادةِ الأوثان، وبعضِهم إلى الزنا، وغيرِ ذلك من الآثام، هو بلا شكٍّ ليسَ من كلامِ الله تعالَى، ولا من كلامِ موسى عليه السلام، إنما هو مدسوسٌ مِنْ أهلِ الزندقةِ والإلحاد، من اليهودِ وغيرهم

١) الخصائص الكبرى ١/ ٩٢.

٢) طبع في بيروت سنة ١٣١٦هـ.

في تلكَ العصور، التي انقطعَ فيها حفّاظُ التوراة، وتوالتْ على اليهود المصائبُ والنكبات، وتركوا دينهم، وصاروا يعبدونَ الأصنام.

والحاصلُ أن تحريفها وتبديلَها محقَّقٌ لا شكَّ فيه، فلا يوثَقُ بها، ولا يُعْتَمَدُ عليها.

وأما الأناجيل، فهي تواريخُ حياةِ سيِّدنا عيسى عليه السلام، ألَّفها بعد موتهِ أربعة: متَّى، ويوحنّا، ولوقا، ومارقوس[١].

فذكروا فيها حكايات، ونقلوا عنه شيئاً قليلاً من العلمِ النافع، والحِكَمِ والمواعظ. وقد يخالفُ بعضُهم بعضاً، ويروي بعضُهم ما لم يروِهِ الآخر.

ومَنْ تتبَّعها كلَّها بتدقيق، يظهرُ له جليّاً أنَّ ما يمكنُ أنْ يُنْسَبَ إلى الله تعالَى منها هو النزرُ القليل. ولهذا لا ننظرُ إلى هذه الأناجيلِ بنظرِ إنجيلِ سيِّدنا عيسى الذي أنزلَهُ الله عليه في حياته، وإنما هي تواريخ، ذكروا فيها بعضَ ما سمعوهُ منه، أو نقلوهُ عمَّن سمعَهُ منه عليه السلام.

ولكونهم لم يكتبوا ذلكَ ويدوِّنوهُ في حياتهِ حين السماع، حصلَ لهم سهوٌ ونسيانٌ في بعضِ ذلك، فوقعَ الخلافُ بينهم، بإثباتِ بعضِهم ما نفاهُ الآخر، أو بذكرِ بعضِهم قصةً على خلافِ الوجهِ الذي ذكرها عليه الآخر.

واثنانِ منهم، وهما مرقس ولوقا، ليسا من الحواريِّين، ولم يرَيا المسيحَ عليه السلام، وكلُّ ما ذكراهُ فهو بالسماعِ عن غيرهما.

ومتَّى ويوحنّا وإنْ كانا من الحواريِّين، فهما لم يؤلِّفا من إنجيلَيهما شيئاً في حياته، بل كلُّ واحدٍ منهما استقلَّ بنفسهِ بعد رفعهِ عليه السلامُ بسنينَ كثيرة، فصارَ يكتبُ ما علقَ بذهنه، والإنسانُ محلُّ النسيانِ كما لا يخفَى، وقد رَوَوا كلُّهم كثيراً من عباراتهم عن غيرِ المسيحِ عليه السلامُ بدونِ تحقيق، ولذلكَ لم تكنْ أناجيلُهم هذه الأربعةُ محلَّ الثقةِ والاعتبارِ عندَ جميعِ المحقِّقينَ من المؤرِّخين، حتى النصارَى، وإنما لم يدوِّنوها في حياتهِ عليه السلامُ لأنهم لم يصفُ لهم الوقت، ولا له، بل كانوا أذلاَّءَ مقهورينَ مشرَّدينَ بين أعداءٍ أقوياءَ غيرِ منصفين، فلم يكنْ لهم وقتٌ يتفرَّغونَ فيه

---

١) مرقس.

إلى كتابةِ كلِّ ما سمعوهُ من السيِّدِ المسيح، على نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلام، بخلافِ القرآن، فإنه نزلَ عليه صلَّى الله عليه وسلَّم في ثلاثٍ وعشرينَ سنةً متفرِّقاً، فضبطوهُ أحسنَ الضبط، مع كثرتهم وقوَّتهم، ثم على أثرِ وفاتهِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ جمعوهُ أحسنَ جمع، يستحيلُ معه أدنَى تبديلٍ وتغيير.

وقد تعهَّدَ الله تعالَى بحفظهِ بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾[1] ولم يتعهَّدْ تعالى بحفظِ غيرهِ من الكتب.

وقد أشبعتُ الكلامَ على وقوعِ التحريفِ والتبديلِ في التوراةِ والإنجيلِ في خاتمةِ كتابي "نجوم المهتدين"[2]، ونقلتُ فيه نقولاً كثيرةً عن علماءِ المسلمينَ والنصارَى، يحصلُ لمن اطَّلعَ عليها أو على بعضِها اليقينُ الذي ما بعدهُ يقين، بوقوعِ التحريفِ والتبديلِ فيهما، وختمتُ ذلكَ بكلامٍ منِّي، أسوقهُ هنا لما فيه من تجلِّي الحقيقةِ لكلِّ منصف، وهو هذا:

زيادةُ إيضاحٍ لمسألةِ وقوعِ التحريفِ والتبديلِ في التوراةِ والإنجيل، بوجوهٍ عقليةٍ لا يأباها إلا كلُّ مكابرٍ جاهلٍ مصرٍّ على الباطل:

اعلمْ أن كلَّ كتاب، ولا سيَّما إذا كان من الكتبِ القديمة، التي طالَ الزمانُ بيننا وبين مؤلِّفيها، إذا لم يؤخَذْ عن صاحبهِ الأولِ عبارةً عبارة، وكلمةً كلمة، بالضبطِ والإتقان، وهكذا من بعدهِ إلى الآن، فلا بدَّ من وقوعِ التحريفِ فيه، ولو بدونِ قصد، كما نشاهدُ ذلكَ في كثير من الكتبِ المتداولةِ بين الناس.

والسببُ أنه لا يخلو في هذه الأدوارِ قطعاً أنَّ مَن نسخوهُ يوجدُ فيهم الجاهلُ وغيرُ الأمين، الذي إذا مرَّ على عبارةٍ لم يفهمها يغيِّرُها بعبارةٍ أخرى، بسببِ جهله، أو عدمِ أمانته، ويختصرُ بعضَ العباراتِ بالحذفِ لظنِّهِ عدمَ لزومها، لئلا يضيِّعَ الوقتَ بكتابتها، ويستحقُّ الأجرةَ ممن استأجروهُ لكتابةِ ذلك الكتابِ جملةً واحدةً في وقتٍ قريب.

---

١) سورة الحجر: ٩

٢) نجوم المهتدين في معجزاته صلى الله عليه وسلم والرد على أعدائه إخوان الشياطين، طبع في مصر.

هذا فضلاً عمّا يقعُ لبعضِ رؤساءِ دينِ اليهودِ والنصارَى من الأغراضِ التي تحملهم على تحريفِ بعضِ العباراتِ عن قصد، ثم يتداولونها، فتشيعُ بين الناسِ كأنها صحيحة، وربما دخلَ فيهم مَنْ ليسَ منهم، فصارَ يستعملُ ذلك عن قصد، كما قالَهُ العلماءُ العارفون، والمؤرِّخون الصادقونَ في حقِّ بولص، أنه كانَ يهوديًّا وتنصَّر، وادَّعَى الدعاوَى الطويلةَ العريضة، التي غيَّرَ بها كثيراً من أحكامِ دينِ النصرانية، ووضعَ أحكاماً من عندِ نفسهِ واتَّبعوهُ عليها، وكان قبل أن يتنصَّرَ أعدَى أعداءِ النصارَى.

وفرَضُ عدمِ وقوعِ التحريفِ على الوجهِ المذكورِ أو غيرِهِ في هذه المدَدِ الطويلةِ فرَضٌ بعيد، لا سيَّما وقد ثبتَ ذلك بالأدلةِ الكثيرةِ المتقدِّمةِ وغيرِها، مما ذكرهُ الإمامُ ابن حزم[1] والشيخُ رحمةُ الله[2] وغيرهما من علماءِ المسلمينَ والنصارَى وغيرهم، فلا مجالَ حينئذٍ للإنكار، إذ من المحال عادةً عدمُ وقوعِ التحريفِ في تلك الكتب، مع قِدَمِ العهد، واختلافِ الأحوال، وكثرةِ الأهوال، وتوالي الجهالات، وأنواعِ الضلالات.

وكيف يمكنُ سلامةُ تلك الكتبِ مع هذه الحالاتِ السيئات، وقد وقعَ بعضُ التحريفِ في بعضِ كتبِ الحديثِ عندنا معاشرَ المسلمينَ مع قُربِ العهد، وعدمِ وجودِ تلك الأسبابِ القويةِ المقتضيةِ لتحريفِ كتبهم، ولولا شدَّةُ اعتناءِ أئمةِ الدينِ وحفّاظِ المسلمينَ في ضبطِ حديثِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّمَ لاشتبهَ الصحيحُ بالسقيم، ولكنهم لم يتركوا في تلك الموضوعاتِ التي وضعها الجهّالُ أو الضلاّلُ لمقاصدَ فاسدةٍ شيئاً إلا وقد بيَّنوهُ وأوضحوه، وأفردوا لها الكتبَ التي بيَّنوا فيها أحوالهم وأحوالها وأحوالَ رواتها، فبهذا السببِ لم يحصلْ في دين الإسلامِ دخيلٌ من الأكاذيبِ والأباطيل.

وأما كتبُ النصارَى واليهود، كالتوراةِ والإنجيل، فلم يحصلْ لها هذا الاعتناءُ من علماءِ أممهم، بل لم تكنْ علماؤهم في الدرجةِ الكافية، وإنما كانوا قليلين، لا كعلماءِ المسلمين في الكثرةِ والإتقانِ والتبحُّرِ في العلوم، ومع ذلك فقد مرَّتْ عليها عصورٌ كثيرةٌ في الجهالاتِ المظلماتِ والمصائبِ والمحاربات قطعتِ الاتصالَ في رواياتها.

---

١) في كتابه "الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحل".

٢) في كتابه "إظهار الحق".

ومما يدلُّ على ذلك أنها مع كونها ليستْ متواترةً قطعاً، بل ولا مرويةً بدونِ تواترٍ بالاتصال، رجلٍ عن رجلٍ إلى المؤلفِ الأول، لا يوجدُ فيها ترديدُ ذكرِ عدَّةِ رواياتٍ في العبارة، كأنْ يذكرَ عبارةً منها ثم يقول: ورُويَ كذا وكذا بغيرِ تلك العبارة، وهذا لا بدَّ من وقوعهِ إذا تعدَّدتِ الروايات، لأن بعضَ الرواةِ لا بد أنْ يخالفَ بعضُهم ببعضِ الكلمات.

كما أنه لا يوجدُ فيها الشكُّ من الراوي في بعضِ الألفاظ، كأنْ يقول: هو كذا أو كذا، وهذا لا بدَّ من وقوعهِ في بعضِ الألفاظِ من الرواةِ الصادقينَ الأمناء، الذين لا يُثبتون كلمةً ولا حرفاً إلا عن يقين، وإذا حصلَ لهم شكٌّ في كلمةٍ أو حرفٍ يبيِّنونه، كما هو الجاري عند علمائنا علماءِ الحديث.

ومع كلِّ هذا فلا يستحي بعضُ علماءِ النصارَى من دعواهم أن كتبَ التوراةِ والإنجيلِ مرويةٌ بالتواترِ، مع أنها غيرُ مرويةٍ بالآحاد، وليسَ لها أسانيدُ متصلةٌ بالكلية.

وكيفَ يُقالُ ذلكَ فيها وهذه كتبنا معاشرَ المسلمين، حتى البخاريُّ ومسلم، اللذانِ هما بعدَ القرآنِ أصحُّ الكتبِ على الإطلاق، لا يوجدُ منها كتابٌ واحدٌ متواترُ الروايةِ من أولهِ إلى آخره، مع شدَّةِ الاعتناءِ بها، إلى درجةٍ لم تبلغها كتبُ أمةٍ من الأمم.

والكتابُ المتواترُ عندنا جميعهُ هو القرآنُ فقط، فهو الذي روتهُ الأمةُ عن الأمةِ بالتواتر، فإنَّ الرجلَ يأخذهُ عن الرجلِ لفظاً لفظاً إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ من غيرِ انقطاع، ونجدُ في كلِّ عصرٍ من هذا مئاتِ ألوف، فمن هنا لا يمكنُ وقوعُ النقصِ فيه، أو الزيادةِ أو التحريفِ والتصحيف.

أما كتبُ الحديث، فيوجدُ منها بعضُ أحاديثَ متواترةٍ من النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ إلى زمانِ مؤلِّفيها، ثم من مؤلِّفيها إلى مَن بعدهم، وليسَ كلُّها متواتراً.

إذا علمتَ ذلك، تعلمُ أن دعوَى اتصالِ كتبِ التوراةِ والإنجيلِ بأصحابها بالسندِ المتواترِ من هذا الزمانِ إلى أولِ مَنْ نُسِبَتْ إليهم، هي دعوَى كاذبةٌ ظاهرةُ البطلان، والحاملُ عليها المكابرةُ، والجهلُ بمعنَى التواتر، ومعناهُ أنْ يرويَهُ جماعةٌ يؤمَنُ تواطؤهم على الكذبْ، وبعضُهم قدَّرهم بمائةٍ وأكثرَ وأقلّ، عن جماعةٍ مثلِهم، وهكذا في كلِّ طبقةٍ إلى الأول.

وهذا المعنَى لا يوجدُ في كتابٍ في الدنيا على الإطلاقِ غيرِ القرآن، لا من كتبِ المسلمينَ ولا من كتبِ خلافهم، وذلك من الأمورِ التي لا يدَّعيها إلا الجهَّال، ولا يشكُّ فيها عارفٌ بحالٍ من الأحوال.

ومما يدلُّ على أن الإنجيلَ الحقيقيَّ الذي أنزلَهُ الله على سيِّدنا عيسى لم يُذْكَرْ جميعهُ في هذه الأناجيلِ المتداولةِ بينهم، فضلاً عن كونها ليسَ لها سندٌ متَّصلٌ بمؤلِّفيها، أن أصحابَهُ عليه السلامُ مع ما كانوا عليه من القلَّةِ والذلَّةِ بين أعدائهم، لم يجتمعوا على أثرِ رفعهِ إلى السماءِ جميعُهم اجتماعاً واحداً ويتفقوا على جمعِ الإنجيل، بحيثُ يَذكرُ كلُّ واحدٍ ما عندَهُ من محفوظاتهِ التي رواها بنفسهِ من فمِ سيّدِنا عيسى عليه السلام، كما فعلَ أصحابُ سيّدِنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّمَ في القرآن، وإنما أهملوا ذلكَ سنينَ كثيرة، بسببِ ما كانوا فيه من الاضطهادِ والذلِّ والمصائبِ المتتابعةِ عليهم من أعدائهم.

ثم بعدَ ذلك خطرَ لأربعةٍ أنْ يجمعوا ذلك، ويا ليتهم إذ خطرَ لهم ذلكَ قد اجتمعوا وتذاكروا وأثبتوا ما اتَّفقوا عليه، واستعلَموا مِن غيرهم عمَّا لم يبلغْهُم من أحوالهِ وأخباره، وما رُويَ عنه من آياتِ الإنجيلِ عليه السلام، ولكنهم لم يوفَّقوا لفعلِ ذلك، بل استبدَّ كلُّ واحدٍ منهم فألَّفَ إنجيلاً، فخالفَ بعضُهم بعضاً، ولم يستوفوا جميعَ ما رُويَ عن سيِّدِنا عيسى من الآياتِ الإنجيليةِ والأخبارِ التاريخية.

ثم جاءَ غيرُهم فجمعوا أناجيلَ أخرى، فخالفوهم في بعضِ ما ذكروه، وخالفَ أيضاً بعضُهم بعضاً، فضاعَ بذلكَ كتابُ الله تعالَى، الذي أنزلَهُ على سيِّدنا عيسى عليه السلامُ بين هذه الأناجيلِ وغيرِها، فكلُّ واحدٍ مِنْ أصحابها أخذَ نُتَفاً منه وفرَّقها في غضونِ كلامهِ بحسبِ ما سمعَ وما بلغَهُ مِنْ علمِ ذلك. ولا شكَّ أنه بهذا العملِ قد ضاعَ منه آياتٌ كثيرةٌ لم تُذكَرْ في واحدٍ من هذه الأناجيل؛ لأنه قد ثبتَ وتحقَّقَ أن كلَّ واحدٍ منهم خالفَ سائرهم، بزيادةِ شيءٍ من ذلك على ما ذكروه، ونقصِ شيءٍ مما ذكروه.

ولا شيءَ يدلُّ على أن تلكَ الزيادةَ مختصرةٌ بما زادَهُ هو عليهم، بل يحتملُ أنْ تكونَ هناك زيادةٌ لم يعثرْ عليها، ولم تبلغْهُ سوَى الزياداتِ التي زادها، وهذا احتمالٌ قريب، بدليلِ أن كلَّ واحدٍ منهم له زياداتٌ على الآخرين، إما أنْ يكونوا أُنسُوها، أو لم تبلغْهم أصلاً فلم يذكروها، لا سيَّما

وبعضُهم تأخَّر زمانهُ عن سيِّدنا عيسى، ومن اجتمعَ معه منهم لم يكونوا يتمكَّنونَ من كثرةِ الاجتماعِ معه عليه السلام، لتغلُّبِ أعدائه.

فلا يمكنُ أن يكونَ أحدُهم جمعَ جميعَ ما أنزلَهُ الله عليه من الإنجيل، وإنما روَى كلُّ واحدٍ منهم ما تيسَّرَ له وفرَّقهُ في أثناءِ كلامهِ الذي جاءَ بعباراتهِ من عندِ نفسه، مُخبراً عمّا شاهدَهُ من وقائعهِ وأخبارهِ عليه السلام.

فمن نظرَ إلى هذا المعنَى بتدقيقٍ وإنصافٍ لا يشكُّ بأنَّ هذه الأناجيلَ لم تشتملْ على جميعِ الإنجيلِ الحقيقيِّ المنزَّلِ على سيِّدنا عيسى عليه السلام.

وانظرْ إلى ما حصلَ لهم من الخذلانِ حتى لم يجتمعوا على جمعه، وحالتْ بينهم وبين ذلكَ أسبابٌ كثيرة، ولم يحصلْ لهم ما حصلَ لأصحابِ رسولِ الله سيّدنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّمَ من التوفيق، حتى اجتمعوا واعتنَوا غايةَ الاعتناءِ في جمعِ القرآن، مع كثرتهم وكثرةِ اجتماعاتهم بالنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وعدمِ الموانعِ لهم، وكثرةِ التسهيلاتِ من الحقِّ سبحانهُ وتعالَى لجمعِ القرآن، حتى جمعوهُ في غايةِ الضبطِ والإتقان، وروتهُ عنهم كذلك علماءُ الأمةِ وفضلاؤها، وكبيرُها وصغيرها إلى الآن.

إذا علمتَ ذلك تعلمُ أن الله تعالَى لمّا تعهَّدَ بحفظِ القرآنِ بقوله: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**﴾ سهَّلَ لهم سبيلَ ذلك، ولمّا لم يتعهَّدْ بحفظِ غيرهِ من الكتبِ السماويةِ لم يسهِّلْ لهم سبيلَ حفظها، فوقعَ فيها ما وقعَ من التحريفِ والتصحيف، والنقصِ والازدياد.

ولله في ذلكَ حِكَم، فهو يفعلُ ما يشاء، ويحكمُ بما أراد.

ومثلُ ذلك حمايتهُ تعالَى بعضَ الأنبياءِ وعدمُ حمايتهِ بعضَهم، ولعلَّ الحكمةَ في حمايتهِ القرآنَ أنه آخِرُ الكتبِ السماوية، فليس بعدَهُ كتابٌ يصحِّحُ غَلَطَهُ لو وقع، بخلافِ التوراةِ والإنجيل.

ومِنْ أقوَى الأدلَّةِ على تبديلِ التوراةِ الموجودةِ الآن، ما اشتملتْ عليه ونسبته[1] إلى الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلامُ من الزنا مطلقاً، فضلاً عن الزنا بالبناتِ والمحارم، فضلاً عن السجودِ للأصنام، فإن ذلكَ كذبٌ مختَلَقٌ مفترًى لا أصلَ له، ولا أشكُّ أنه مما أدخلَهُ الزنادقةُ والملاحدةُ والكفرةُ في التوراةِ وغيرها من الكتبِ المنسوبةِ إلى الأنبياء، لبغضِهم الأديانَ والأنبياءَ بغضاً شديداً، حملهم على هذه الدسائسِ الفاحشةِ والافتراءاتِ الشنيعةِ في حقِّهم عليهم السلامُ لتنفيرِ الناسِ منهم ومن أديانهم.

وهؤلاء الزنادقةُ يجوزُ أنْ يكونوا من اليهودِ الذين خرجوا عن الملَّةِ اليهوديةِ في الزمنِ الأول، أو من غيرهم، وهذا ليس ببعيد، ونحن في هذا العصرِ نرَى كثيراً من المسلمينَ والنصارَى – ولا سيَّما بعد دخولهم المدارسَ الإفرنجيةَ – يخرجون من أديانهم ويصيرونَ زنادقة، أبغضُ شيءٍ إليهم الدينُ وأهله، وإذا ذكروا أنبياءَ الله تعالَى ورسلَهُ الكرامَ يصفونهم بما لا ينبغي.

وكثيرٌ من الكفرةِ الطبيعيينَ المتشعِّبين من النصارَى الإفرنجِ في هذا العصرِ ألَّفوا كتباً كثيرةً ضدَّ الأديان، وطعنوا فيها بالأنبياءِ والرسلِ عليهم الصلاةُ والسلامُ بما قدروا عليه، ممّا قادهم إليه الشيطانُ وحسَّنتهُ لهم عقولهم السخيفة.

فلا شكَّ أن أمثالَ هؤلاء يوجدُ منهم في كلِّ عصر، ولكنهم في هذا العصرِ أشدُّ وقاحةً منهم في الأعصرِ الأولَى، لكثرتهم، وقوَّةِ شوكتهم، فلا يبالونَ من الأديانِ وأهلها، ولذلك أظهروا كفرهم على رؤوسِ الأشهاد، بخلافهم في الأعصرِ السابقة، فإنهم كانوا لا يستطيعونَ هذه المجاهرة، فكانوا يكتمونَ أمرهم، ويدسُّون تلك الدسائسَ الفظيعةَ في الكتبِ الدينيةِ ويروِّجونها على الناس، لأنهم بحسبِ الظاهر منهم وعلى دينهم.

ويجوزُ أن يكونَ الذين دسُّوا تلكَ الفواحشَ في التوراةِ هم فسّاقُ أحبارِ اليهود، ورهبانُ النصارَى، ممَّن يقعونَ في الزنا بمقتضَى طبيعتهم البشرية، لا سيَّما مَنْ لا زوجاتٌ لهم يستغنونَ بهنَّ عن ذلك، فحملهم حبُّ الرئاسةِ وبقاءُ ناموسهم وشرفهم في أعينِ الناسِ على أنْ دسُّوا تلك الدسائسَ في التوراة ونسبوها إلى الأنبياءِ، ليكونَ ذلك عذراً لهم عند مَنْ يعترضُ عليهم فيُقال: إن

[1]) لعل الصحيح: نسبتها، عطفًا على: اشتملت.

أنبياءَ اللهِ قد وقعوا في الزنا وهم صفوةُ البشر، ولا يبلغُ غيرهم درجاتِهم في الصلاحِ والديانة، فكيف يكونُ غيرهم من الناسِ مهما كانوا صالحين؟

وصارتْ هذه القصصُ الفاحشةُ التي افتروا بها على أنبياءِ الله تعالَى حُجَجاً لهم ولمن جاءَ بعدهم من فَسَقةِ الأحبارِ والرهبان، يدفعونَ بها اعتراضاتِ الناسِ عليهم، ويُقنعونَ بها من تمتنعُ عليهم من حرائرِ النساءِ إذا راودوها عن نفسها، ويعتذرونَ للناسِ إذا ثبتَ عليهم ذلك.

وكيفما كان الأمر، فمن المحقَّقِ الذي لا يشكُّ فيه عاقل، أن جميعَ تلك الحكاياتِ الفاحشةِ هي كذبُ مختلق، مدسوسٌ في التوراةِ من كفرةِ الزنادقةِ في أولِ الزمان، أو من فَسقةِ الأحبارِ والرهبان، ثم نقلَ تلك الكتبَ الخلفُ عن السلف، وبقيتْ فيها تلكَ الشنائعُ والفظائعُ في حقِّ الأنبياء، فصارَ اليهودُ والنصارَى أحرصَ الناسِ على المحافظةِ عليها، لاعتقادهم صحَّتَها، لأنهم هكذا وجدوها، ويدلُّ على ذلك وجوه:

منها أن النصارَى واليهودَ الذين يعتقدونَ صحةَّ وقوعِ تلك الفظائعِ من الأنبياء، حاشاهم ثم حاشاهم، لو قلتَ لأحدهم: يا زاني يا ابنَ الزانية مثلاً، لغضبَ غايةَ الغضب، وأخذَهُ المقيمُ المقعد[١]، ورفعكَ إلى الحاكم، وانتقمَ منكَ غايةَ الانتقامِ إنْ أمكنَهُ ذلك، ولو كان حقيقةً هو زانياً وأمهُ زانية، لأن الزنا من أفحشِ الفواحشِ، وأعظمِ العيوب، وأكبرِ الفظائع، عند كافةِ الناس، على اختلافِ مِلَلهم ونِحلهم، وأجناسِهم ومذاهبهم.

وهذا إذا كان الزنا بالأجنبية، فما بالُكَ إذا كان ببنته، أو أخته، أو زوجةِ أبيه، أو غيرهنَّ من المحارمِ التي ذُكِرَ في التوراةِ زنا بعضِ الأنبياءِ بهنّ؟ فهذا لا نشكُّ بأنه كذبٌ عليهم لم يفعلوهُ أصلاً، إذ لو فرضنا أنهم فعلوهُ لسترَهُ الله عليهم ولم يفضحْهُم به على رؤوسِ الأشهادِ ويذكرهُ في كتبهِ السماويةِ التي تتداولها الأممُ جيلاً بعد جيل، ويتعبَّدونَ اللهَ بها ويقرؤونها في معابدهم، وهي محلُّ شرائعهم المبيِّنةِ لهم أحكامَ الحلالِ والحرام.

فأيُّ عقلٍ يجوِّزُ أن الله يذكرُ هذه الفواحشَ في كتبهِ المقدَّسةِ ويُسنِدُها إلى أصفيائهِ وأنبيائه، وهو سبحانَهُ ينهَى الناسَ أشدَّ النهي في تلك الكتبِ عن ارتكابها، ويُوعِدُهم بأشدِّ الجزاءِ على

---

١) أي انزعج كثيراً.

ارتكابها، ويأمرهم باتِّباعِ أولئكَ الأنبياءِ بأفعالهم وأقوالهم لأنهم مشرِّعون، فهل يمكنُ بعد هذا أن يرميَهم بفاحشةِ الزنا ويُشهِرَهم بين خلقهِ المأمورينَ باتِّباعهم؟ حاشا وكلا، سبحانكَ هذا بهتانٌ عظيم! لا نعتقدهُ ولا نرضَى به، بل الموافقُ للحكمةِ والحقيقةِ مدحُ الله تعالَى إياهم ونشرُهُ محاسنَهم بين خلقهِ كرامةً لهم، وليتَّبعوهم ويقتدوا بهم، كما فعلَ سبحانهُ وتعالَى في القرآن.

فقد ذكرَ من محاسنِ الأنبياءِ وأوصافِهم الجميلةِ ما هم أهلٌ له. نعم، قد ذكرَ ذنوبَهم الخفيفةَ في نفسِ الأمرِ وعظَّمَها لصدورها عن عبيدٍ عارفينَ في مخالفةِ سيِّدهم العظيمِ سبحانهُ وتعالَى، وليبيِّنَ للناسِ توبتَهم فيقتدوا بهم فيها، وينفروا من الذنوبِ مهما كانت.

وليسَ في القرآنِ أن أحدَهم زنىَ بأجنبية، فضلاً عن غيرها، بل مدحَهم الله تعالى مدحاً كثيراً، ومتى ذكرَ ما ظاهِرهُ المعصيةُ عن بعضهم أتبعَهُ بما يمحوها من التوبةِ والإنابة، قال تعالى: ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾[1].

ومع ذلك فليسَ فيما نُسِبَ إلى بعضِهم من المعاصي شيءٌ من المنفِّراتِ المستقبحةِ في عُرف الناسِ مثلُ الزنا، بل ليسَ في القرآنِ ذكرُ الزنا في حقِّهم، ولا في حقِّ غيرهم أيضاً، إلا مبهماً لبيانِ الحكمِ الشرعي، وليسَ فيه تعيينُ رجلٍ زنىَ بامرأةٍ معيَّنة، فإن هذا من القذفِ الصريحِ الذي تجلُّ عنه كتبُ العلماء، فضلاً عن كتابِ الله تعالَى، ولا يترتَّبُ عليه فائدةٌ مخصوصة، إذ يمكنُ بيانُ الحكمِ الشرعيِّ مع الإبهامِ كما فعلَ القرآن، إذ لم يصرِّحْ بشيءٍ من ذلك في حقِّ أحدٍ منهم، بل ولا من غيرهم على التعيين.

ومن قرأ فيه قصةَ يوسفَ وداودَ عليهما السلام، يتحقَّقُ شدَّةَ أدبِ القرآنِ بكناياتهِ عمّا يتحاشَى من التصريحِ بذكره، كقولهِ تعالَى في قصَّةِ يوسفَ عليه السلام: ﴿ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ ﴾[2].

---

١) سورة طه، الآيتان ١٢١ — ١٢٢.

٢) سورة يوسف، الآية ٢٤.

وقالَ في قصَّةِ داودَ عليه السلام: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾[1] فكنَّى عن المرأةِ بالنعجة[2].

ومن العجائبِ أن بعضَ الكتَّابِ والمؤلِّفين من الرهبانِ والقسِّيسينَ وغيرهم من أفاضلِ النصارَى، يستحسنونَ طريقةَ القرآنِ، من التنزُّهِ عن التصريحِ بما يُستقبَحُ ذكرهُ، من نحوِ الزنا، ولا يصرِّحونَ في كتبهم بشيءٍ من ذلك، ويبالغونَ في الأمر، حتى إنهم يتحاشَونَ من ذكرِ الجِماعِ ولو بالحلال. وقد يختصرونَ بعضَ الكتبِ الأدبيةِ والتاريخيةِ فيحذفونَ تلك العباراتِ المستهجَنة، حتى من كتبِ الأكاذيبِ والقصصِ الهذيانية، مثلِ كتابِ "ألف ليلة وليلة"، وهم مع ذلك يستحسنونَ وجودَ تلك الألفاظِ الشنيعة، والقصصِ الفاحشةِ المصرِّحةِ بالزنا في الأجنبياتِ والمحارمِ والبناتِ في كتبهم المقدَّسةِ المنسوبةِ إلى الله تعالَى، مسندةً تلكَ الأفعالَ الشنيعةَ إلى أنبياءِ الله ورسله، وهم ساداتُ الخلقِ وأصفياءُ الحقّ!

فيا ليتَ شعري كيفَ كانَ الشيءُ الواحدُ – وهو التصريحُ بالزنا في التوراة، وهي من أجلِّ كتبِ الله عندنا– منسوباً للنبيّين في غايةِ الصحةِ والاستحسان، وهو نفسهُ إذا كانَ في أرذلِ الكتبِ منسوباً إلى الفسقةِ والأشقياءِ في غايةِ الاستقباحِ والاستهجان؟ أليسَ هذا من التناقضِ الشنيعِ والتضاربِ الفظيع، الذي يأباهُ كلُّ لبيبٍ عاقل، ولا يرضَى اتِّصافَهُ به الغبيُّ الجاهل، فضلاً عن الذكيِّ الفاضل؟

فإذا كان هذا التناقضُ الظاهرُ على هذا الوجهِ الغريبِ هو حالَ الخواصِّ منهم والعلماء، فكيفَ يكونُ حالُ العوامِّ الجهلاء؟

وإذا ضلَّتِ العقولُ على علم، فماذا تقولهُ الفصحاء؟

---

١) سورة ص، الآية ٢٣.

٢) قال الآلوسي في تفسيره روح المعاني ١٣/ ٢٦٥: الظاهر إبقاؤها على حقيقتها هنا، ويراد بها أنثى الضأن، وجواز إرادة الامرأة.

ولا شكَّ أن الزنا من أشنعِ الذنوبِ وأكثرها عاراً عند الناسِ كافَّة، بل عند بعضِ الوحوشِ أيضاً، فقد بلغني أن بعضَهم رأى في بلادِ اليمنِ قردةً زنتْ بقردٍ غيرِ قرينها، فلمّا تحقَّقَ ذلك قرينُها جمعَ عليها القِردة، ولا زالوا يرجمونها بالأحجارِ حتى قتلوها[1].

والمقصودُ أن شدَّةَ شناعةِ الزنا لا يختلفُ فيها أحد، حتى المومساتُ المعَدَّاتُ لهذا الأمرِ يعرفنَ أنفسهنَّ مرتكباتٍ أمراً عظيماً أسقطهنَّ من شرفِ الإنسانية، وصرنَ يعتبرنَ أنفسهنَّ في درجةٍ سافلةٍ جدًّا، لا يرتفعنَ معها إلى مقاماتِ أحرارِ النساء، ولو كنَّ من أسفلِ الأجناس، هذا بحسبِ ما جُبلتْ عليه فطرةُ الإنسانِ من أيِّ صنفٍ كان.

وقد حرَّمَهُ الله تعالَى وجعلَهُ من كبائرِ الذنوبِ في كافَّةِ الأديان، وليسَ هو من الأحكامِ التي نُسِخَتْ أو عُدِّلت، لأن فظاعتَهُ هي هي في كلِّ زمانٍ ومكان، فلا يقبلَ النسخَ ولا التعديل.

ومرادي بالتعديلِ أنْ يكونَ إثمُهُ في شريعةٍ أخفَّ منه في شريعةٍ أخرى، فإن هذا أيضاً لم يكن، إذ هو من أهمِّ الوصايا العشرِ المنصوصِ عليها في التوراة، وهي معتقَدُ اليهودِ والنصارى، وجاءَ القرآنُ بتأكيدِ تحريمه، وذمِّهِ أقبحَ الذمّ، وإقامةِ أشدِّ الحدودِ على فاعله، قال تعالَى: ﴿ **وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلا** ﴾[2].

فلو قال: لا تزنوا، لكان كافياً لإفادةِ التحريم، ولكنه نهَى عن القربِ منه، وذلك يكونُ بالعزمِ والإتيانِ بالمقدِّمات. هذا فضلاً عن المباشرة، وذلكَ أبلغُ في التنفير.

ولم يكتفِ بذلكَ حتى قال: ﴿ **إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً** ﴾، والفاحشةُ ما اشتدَّ قبحهُ من الذنوب.

ولم يكتفِ بذلك حتى قال: ﴿ **وَسَاء سَبِيلا** ﴾ أي: قَبُحَ طريقاً، للتعدِّي على أعراضِ الناس، بغصبِ الأعراضِ وإثارةِ الفتن.

---

١) أصل الخبر في صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار (٣٨٤٩) موقوفاً على عمرو بن ميمون، الذي أدرك الجاهلية ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، وليس فيه ذكر اليمن، وساقه الإسماعيلي من وجه مطوَّل فيه ذكر اليمن، ذكره ابن حجر في الفتح ٧/ ٥٤٧.

٢) سورة الإسراء: ٣٥.

وفي التعبيرِ بـ﴿سَاء سَبِيلا﴾ مبالغةٌ أخرى، وهي أنه تعالَى أسندَ القبحَ إلى طريقهِ الموصلةِ إليه.

وقال تعالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

وهذا في غيرِ المحصَنِ الذي تزوَّج، أما المحصَنُ **فحدُّهُ الرجم، كما ثبتَ في السنَّة**[2].

وتأمَّلْ إلى قولهِ تعالَى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ تجدْهُ ناشئاً عن غضبٍ شديدٍ منه سبحانهُ وتعالَى، وكذلكَ قولُه: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، فإنه شرعَ فضيحتَهما ليكونا عبرةً لأنفسِهما ولغيرِهما.

فقد ظهرَ من هذا أن الزنا من أفحشِ الفواحش، وأقبحِ الذنوب، في جميعِ الأديانِ والأزمان، وعندَ عمومِ الناسِ، على اختلافِ المذاهبِ والأجناس، وأن من المتفقِ عليه عندنا وعند أهلِ الكتابِ أن الأنبياءَ هم ساداتُ البشر، وأشرفُهم وأفضلهم، وأحبُّهم إلى الله تعالَى، وأعلاهم منزلةً لديه، وأطهرُهم من كلِّ رجسٍ يشينهم عندهُ وعندَ الناس.

ولا شكَّ أنه تعالَى ما اتخذهم وسائطَ بينه وبين خَلقِهِ لتبليغهم شرائعَهُ إليهم حتى جعلَ بينه وبينهم مناسبةً قويةً بشدَّةِ طهارتهم وصفائهم، إلى درجةٍ فاقوا الناسَ كافةً أهَّلتهم لأنْ يتلقَّوا الوحيَ عنه، تارةً بالإلهامِ بلا واسطةٍ بينهم وبينه تعالَى، وتارةً بواسطةِ الملَكِ النورانيّ الذي يرسلهُ إليهم، وهو في غايةِ الصفاء، فيختلطُ بأرواحِهم، ويزاحمها في دخولِ أجسامهم، وينفثُ في قلوبهم ما أمرَهُ الله به من الأحكامِ أو الأخبار، أو ما شاءَ الله أنْ يَنفثه.

---

[1]) الآية ٢ من سورة النور.

[2]) أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حدَّ الرجم، كما ثبت في الصحيحين وغيرهما، وفي آخر حديث لعمر قوله رضي الله عنه: "... وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء، إذا قامت البينة، أو كان الحبَل، أو الاعتراف". صحيح مسلم، كتاب الحدود (١٦٩١).

فأرواحُهم إذا لم تكنْ في غايةِ الطهارةِ والصفاءِ كيف يمكنها أن تتلقّى الوحيَ من الله بلا واسطة، أو بواسطةِ ملائكتهِ الأطهار؟

وهل إذا وقعَ من أحدهم زنا، وهو أفحشُ الفواحش، يبقَى عندَهُ من الصفاءِ ما يؤهّلهُ لهذا المنصبِ العظيم؟ ومن أينَ تبقَى عندهُ بعد ذلكَ مناسبةٌ من الصفاءِ يسوغُ له معها تلقِّي الوحي عن الله تعالَى، أو بواسطةِ الملَك؟

ثم ما هي المزيَّةُ التي يمتازُ بها عن أمَّتهِ إذا ارتكبَ أفحشَ الفواحش، التي لا يرتكبها إلا أسفلُ الأسافلِ وأرذلُ الأراذل، وكيف تقبلهُ الأمةُ بعد ذلك رسولاً مشرِّعاً؟ أليسَ هذا من أقبحِ المنفِّراتِ وأشدِّ المنكرات؟

وكيف يرضَى الله تعالَى هذا الوصفَ الشنيعَ لأنبيائهِ ورسلهِ وصفوةِ خلقهِ ومحلّ نظرهِ مِنْ عوالمه؟ وهل يمكنُ أن يخلعَ الله تعالَى عليهم خلعةَ النبوَّةِ والرسالة، التي هي أفضلُ وصفٍ يمكنُ للبشر، إلا بعدَ أنْ يجعلَ أرواحَهم في الطهارةِ والصفاءِ كأرواحِ الملائكةِ أو أشدّ؟ وهل بعد هذا تبقَى لهم نفوسٌ شهوانيةٌ تطلبُ الزنا، فضلاً عمّا يعلمونهُ من شدَّةِ قُبحهِ عند الناسِ وعندَ الله؟

وهل يمكنهم بعد قربهم من الله تعالَى هذا القرب، ومشاهدةِ عظمتهِ وكبريائهِ وجلالةِ قدره، ومعرفتهم بشدَّةِ قبحِ الزنا عندهُ تعالَى وعند خلقه، أنْ يرتكبوه، ويجعلوا أنفسَهم الشريفةَ من أسفلِ السفلةِ بارتكابِ هذا الذنبِ الفاحش؟ حاشا وكلّا.

إذا علمتَ ذلكَ أيها المنصفُ الفَهِم، سواءٌ كنتَ من المسلمينَ أو من غيرِ المسلمين، تعلمُ يقيناً أن جميعَ ما هو مذكورٌ في التوراةِ من القصصِ التي فيها نسبةُ الزنا والذنوبِ الفاحشةِ إلى الأنبياءِ الكرام، فضلاً عن السجودِ للأصنام، إنما هي أكاذيبُ وأباطيلُ لا صحَّةَ لها ألبتة، دسَّها الزنادقةُ والملاحدةُ في كتبِ الله تعالَى لشدَّةِ كراهتهم في أنبيائهِ الذين نشروا دينَهُ بين خليقته، وما زالتِ الزنادقةُ يعادونهم ويعادونَ أديانهم وأتباعَهم في كلِّ زمانٍ ومكان.

فما هو الذي تستبعدهُ أيها النصرانيُّ من ذلك وأنتَ تشاهدهم في هذا العصرِ من الأعداءِ الألدَّاءِ لكلِّ دينٍ على وجهِ الأرض، ويبذلون كلَّ ما في وسعِهم لمحوِ الأديانِ كافة، حتى يكونَ الناسُ كالبهائمِ الراتعة، لا حلالَ ولا حرام، ولا شرائعَ ولا أحكام.

أتظنُّ أن الأزمنةَ السابقةَ كانت خاليةً من هؤلاءِ الكفرةِ الفجرةِ أعداءِ الله ورسلهِ وأنبيائهِ وأوليائه؟ كلا.

ولو أنكَ أيها النصرانيُّ العاقلُ تأمَّلتَ قليلاً لما رضيتَ أن تنسبَ إلى سادتِكَ الأنبياءِ أقبحَ الأوصاف، الذي لو نسبَهُ لكَ أحدُ أعدائك، فضلاً عن أصدقائك، لضاقتْ عليكَ الأرضُ بما رَحُبت، ومع ذلكَ فأنتَ تنسبُ هذا الوصفَ الشنيعَ لأحبِّ الخلقِ إليك، وأعظمِهم لديك، ولا ترضَى لنفسِكَ أنْ تذكرَ حكاياتِ الزنا والفواحشِ في مجلسٍ أو كتاب، حتى كتبِ القصصِ المكذوبة، فإذا طبعتها تحذفها منها، وترضاها لكتابِ الله تعالى التوراة، وتنزِّهُ نفسَكَ عن ذكرها في كتابِكَ إذا ألَّفتَ كتاباً، وتعدُّ ذلكَ من قلَّةِ الحياءِ وسوءِ الأدب، ولا تنزِّهُ الله تعالَى أن يذكرهُ في كتابهِ كما نزَّهتَ نفسكَ عن ذلك؟

فأنتَ لو دقَّقتَ أدنىَ تدقيق، وأنصفتَ أقلَّ إنصاف، لمقتَّ نفسكَ غايةَ المقت، وتيقَّنتَ أنها على ضلالٍ مبين، وجهلٍ عظيمٍ في هذا الاعتقادِ القبيحِ الذميم. والله يَهدي مَنْ يشاءُ إلى صراطٍ مستقيم.

الباب الثاني

في أوصافِ الأنبياءِ في الديانةِ الإسلاميةِ وغيرِها، والفرقُ بين عبدِ الله ورسولهِ سيِّدنا محمد، وبين عبدِ الله ورسولهِ سيّدنا عيسى عليهما الصلاةُ والسلام.

وهو يشتملُ على ثلاثة فصول:

الفصل الأول

في بيانِ أوصافِ سيّدنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم

اعلمْ أن سيِّدَنا محمداً صلَّى الله عليه وسلَّمَ هو خاتمُ الأنبياء، وأفضلُهم ذاتاً وديناً وشريعةً وأصحاباً، ولم يمتْ صلَّى الله عليه وسلَّمَ حتى دخلَ في دينهِ أهلُ جزيرة العربِ بأجمعهم، وكانوا كلُّهم عُبَّادَ أوثان.

وآمنَ به أيضاً بعضُ أحبارِ اليهودِ ورهبانِ النصارى، لِما تحقَّقوهُ من أنه النبيُّ المبشَّرُ به في الكتبِ السماوية، كالتوراةِ والإنجيلِ والزبورِ وكتابِ شعيا وغيرها، فإنهم طبَّقوا تلكَ العلاماتِ والأوصافَ عليه صلَّى الله عليه وسلَّمَ فطابقتْ تمامَ المطابقة.

وقد وقعَ له صلَّى الله عليه وسلَّمَ من دلائلِ النبوَّةِ التي دلَّتْ على صدقه، وأنه نبيُّ الله ورسولهُ حقًّا ما لا يعدُّ ولا يحصَى، قبلَ وجوده، وفي أيامِ حمله، وبعدَ ولادته، إلى أنْ تنبَّأ وهو ابنُ أربعينَ سنة، وحينئذٍ صدرَ على يدهِ من المعجزاتِ الباهرةِ الظاهرةِ أكثرُ من جميعِ النبيِّين.

ويُعْلَمُ تفصيلُ ذلك بمراجعةِ الكتبِ المؤلَّفةِ في هذا الشأن، ومن أجمعها كتابي "حجة الله على العالمين في معجزاتِ سيد المرسلين صلَّى الله عليه وسلَّم".

وهي أنواعٌ كثيرة، وأجلُّها القرآن، الذي عجزَ جميعُ الخلقِ عن معارضته.

ومنها **انشقاقُ القمر**[١]، والإخبارُ بالمغيبات، **وحنينُ جذعِ النخلة**[٢]، ونطقُ الجمادات، **وسلامُ الشجرِ والحجر**[٣]، **وتكليمُ البهائم**[٤]، **والبركةُ في الطعامِ والشراب**، حتى صارَ ما يكفي الواحدَ منهما يكفي المئاتِ والألوف[٥]، وغيرُ ذلكَ من أنواعِ الخوارقِ التي لا تُحصَى. ولا حاجةَ للإطالةِ بذكرها هنا، وليراجعها مَنْ شاءها في كتابي المذكور، وغيرِهِ من كتبِ معجزاتهِ وسيرتهِ النبويةِ صلَّى الله عليه وسلَّم.

---

١) قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ الآية الأولى من سورة القمر.

وفي صحيح مسلم وغيره قول أنس رضي الله عنه: أن أهل مكة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يريهم آية، فأراهم انشقاق القمر مرتين. صحيح مسلم، باب انشقاق القمر (٢٨٠٢). ورواية عن ابن مسعود رضي الله عنه في الصحيحين: البخاري (٤٨٦٥)، مسلم (٢٨٠٠).

٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما: كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يخطبُ إلى جذع، فلما اتخذَ المنبرَ تحوَّلَ إليه، فحنَّ الجذع، فأتاه، فمسح يده عليه. صحيح البخاري، كتاب المناقب (٣٥٨٣). وأيضاً كتاب البيوع (٢٠٩٥).

٣) عن علي رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة، فخرج في بعض نواحيها، فما استقبله شجر ولا جبل إلا قال: السلام عليك يا رسول الله. أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

٤) عن جابر رضي الله عنه قال: أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دُفعنا إلى حائط في بني النجار، فإذا فيه جمل لا يدخلُ الحائط أحدٌ إلا شدَّ عليه. فذكروا ذلك للنبيِّ صلى الله عليه وسلم، فأتاه، فدعاه، فجاء إلى النبيّ واضعاً مشفره في الأرض، حتى برك بين يديه، فقال صلى الله عليه وسلم: "هاتوا خطاماً". فخطمه ودفعه إلى صاحبه، فقال: "ما بين السماءِ والأرض أحدٌ إلا يعلمُ أني رسول الله، إلا عاصي الجنّ والإنس". سنن الدارمي (٢٣) وذكر محققه حسين أسد أن إسناده صحيح.

٥) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نتداول من قصعة من غدوة حتى الليل، يقوم عشرةٌ ويقعد عشرة. قلنا: فممَّ كانت تُمدّ؟ قال: من أيِّ شيءٍ تعجب؟ ما كانت تُمدُّ إلا من ها هنا. وأشار بيده إلى السماء. رواه الترمذي في سننه، كتاب المناقب (٣٥٧٩) وقال: حسن صحيح.

وفي حديث عبدالله بن مسعود، جاء في آخره قوله: ولقد رأيت الماء ينبع من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد كنا نسمع تسبيح الطعامِ وهو يؤكل. رواه البخاري، كتاب المناقب (٣٥٧٩).

ومنها أن الله تعالَى قد عصَمَهُ من أعدائه، مع كثرتهم وقوّتهم وتكالبهم على قتلهِ والفتكِ به[١]، في الحروبِ وغيرِ الحروب، وانتصرَ عليهم صلَّى الله عليه وسلَّمَ حتى قتلَ مَن قتلَ منهم، وأطاعَهُ مَنْ أطاعه.

وكان صلَّى الله عليه وسلَّمَ أشجعَ الناس، وأكرمَ الناس، وأعقلَ الناس، وأعلمَ الناس، وأحلمَ الناس، وأفضلَ الناس، وأجمعَهم لكلِّ وصفٍ جميل، حتى كان في أعظمِ الحروبِ التي وقعتْ له يكونُ أولَ المحاربين، ويتلقَّى صدماتِ الأعداءِ بنفسهِ الشريفة، حتى كان أصحابهُ – وكلُّهم شجعانٌ – يلوذونَ ويحتمونَ به صلَّى الله عليه وسلَّمَ إذا اشتدَّ الحربُ وكثرَ الطعنُ والضرب.

ومع هذه الشجاعةِ الخارقةِ للعادةِ والجاهِ العظيم، كان من الحِلمِ على جانبٍ عظيم، لا يُساويهِ ولا يُدانيهِ فيه أحد، بحيثُ إنه إذا ظفرَ بأعدَى أعدائهِ يعفو عنه ويصفح.

وكان يعطيهم العطايا الكثيرةَ التي تعجزُ عنها الملوك، ويعيشُ في بيتهِ عيشةَ الكفاف.

وكان أصحابهُ مع كثرتهم من رؤساءِ الناسِ وأكابرِ القبائلِ وغيرهم، يتأدَّبونَ معه غايةَ الأدب، مع مباسطتهِ إيّاهم، ولطفهِ بهم، وعدمِ تكبُّرهِ على أحدٍ من خلقِ الله، من صغيرٍ وكبير، حتى كان لشدَّةِ تواضعهِ في جلوسهِ بينهم لا يَعرفُ[٢] الغريبُ إذا دخلَ عليهم، حتى جعلوا له في آخرِ الأمرِ مكاناً مرتفعاً ليعرفَهُ الداخلُ من بينهم صلَّى الله عليه وسلَّم[٣].

وكانوا رضيَ الله عنهم في غايةِ الطاعةِ له، لا يخالفهُ منهم أحد.

وقد جمعَ صلَّى الله عليه وسلَّمَ من الكمالاتِ ما لم يجتمعْ بأحدٍ سواه، حتى إنَّ أعداءهُ كانوا يُطلِقونَ عليه الصادقَ الأمين.

---

١) كما في ليلة الهجرة. وقال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ سورة المائدة: ٦٧.

٢) لعلها: لا يعرفه.

٣) عن أبي ذر وأبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين ظهري أصحابه، فيجيء الغريب فلا يدري أيهم هو حتى يسأل، فطلبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجعل له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه. قال: فبنينا له دكاناً من طين، فجلس عليه، وكنا نجلس بجنبتيه.. الحديث رواه أبو داود في السنن (٤٦٩٨) وصححه في صحيح أبي داود.

ومنذُ نشأ إلى أن تنبَّأ، ثم إلى أن لقيَ الله تعالَى، لم يُحَفَظْ عنه كذبةٌ في أمرٍ حقير، فضلاً عمّا هو فوقَ ذلك.

أما العلومُ التي فتحَ الله عليه بها، فحدِّثْ عن البحورِ الزاخرةِ ولا حرج، مع أنه لا معلِّمَ له، لأنه عاشَ يتيماً فقيراً بين قومٍ جاهلين، وإنما معلمهُ هو الله تعالَى بواسطةِ جبريلَ عليه السلام، وبالإلهام.

وكان أصحابهُ قبلَ إسلامهم في غايةِ الجهل، فصاروا بحوراً من العلمِ الذي استفادوهُ منه صلَّى الله عليه وسلَّم.

وكان الأعرابيُّ الجلفُ يدخلُ عليه لا يعرفُ شيئاً، فيخرجُ من عندهِ بعد إسلامهِ ينطقُ بالحكمةِ بمجردِ حلولِ نظرهِ الشريفِ عليه.

وحينما بُعِثَ صلَّى الله عليه وسلَّم، كانت الجاهليةُ قد ألقتْ بجِرانها، وأغرقتِ الناسَ بطوفانها، وكلُّهم مشركونَ متفقونَ على عبادةِ الأصنام، لا يعرفونَ الحلالَ والحرام، كالوحوشِ الضارية، ينهبُ بعضُهم بعضاً، ويقتلُ بعضُهم بعضاً، ويركبونَ الفواحش، ويقطعونَ الأرحام.

ففي هذه الحالةِ أرسلَهُ الله تعالَى إليهم، فجمعهم على توحيدهِ تعالَى، والتديُّنِ بدينِ الإسلام، وأزالَ منهم جميعَ تلكَ الأخلاقِ الوحشيةِ والطِّباعِ الهمجية، فصاروا بأقربَ وقتٍ ببركتهِ صلَّى الله عليه وسلَّم سادةَ الأنام، ولم يمضِ بعدَ وفاتهِ مدةٌ يسيرةٌ حتى نشروا التوحيدَ والعلم، وفتحوا البلاد، وعمَّموا دينَهُ في العباد، وهدموا أعظمَ الدولِ وقتئذ، وهي دولةُ الفرسِ والرومِ والقبط، وغيرها من دولِ ذلكَ الزمان.

وقد بلغَ عددُهم عندَ وفاتهِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ نحو مائةٍ وخمسينَ ألفاً، لأنه حجَّ معه منهم حجَّةَ الوداعِ نحوُ مائةٍ وعشرينَ ألفاً، سوَى من تخلَّفَ عنها من الرجالِ والنساء، وهم الذين حملوا دينَهُ وشريعته، وبلَّغوها إلى أضعافِهم من التابعين، والتابعونَ بلَّغوها إلى أضعافهم، وهكذا الأمةُ تبلِّغها إلى الأمةِ حتى وصلتْ إلينا، وخدمها من علماءِ أمتهِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ المتبحِّرين في سائرِ العلومِ العقليةِ والنقلية، وأئمةِ الفقهاءِ والمحدِّثينَ والمفسِّرين، مئاتُ ألوف، بل ملايين، ولم يحصلْ ذلكَ لدينٍ غيرِ دينهِ، وشريعةٍ غيرِ شريعتهِ صلَّى الله عليه وسلَّم.

وقد حصلَ ببعثتهِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ من الإصلاحِ العظيمِ في العالمِ ما لم يحصلْ من عهدِ آدمَ إلى وقتهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، وكلُّ إصلاحٍ حصلَ بعد ذلكَ إلى هذا الوقت، ويحصلُ في المستقبلِ إلى قيامِ الساعة، فإنما أساسهُ ذلكَ الإصلاحُ العظيمُ الذي تأسَّسَ برسالتهِ ونشرِ دينهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، وهذا لا يجحدهُ أعداؤهُ المنصفونَ من سائرِ المِلَلِ، كالإفرنجِ وغيرهم، وكيف يجحدونَهُ وهذه كتبُ التواريخِ المشحونةُ بسيرتهِ وأخبارهِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ قد ملأتِ الدنيا، وكلُّها ألسنةٌ ناطقةٌ بأنه صلَّى الله عليه وسلَّمَ فردُ العالم، لم يخلقِ الله مثلَهُ، لا قبلهُ ولا بعده.

فهذا هو بالإجمالِ بعضُ أوصافهِ الشريفةِ صلَّى الله عليه وسلَّم، المتَّفقِ على اتِّصافهِ بها، ومن شاءَ التفصيلَ فليراجعْ كتبَ شمائلهِ وسيرتهِ صلَّى الله عليه وسلَّم.

قال الإمامُ الغزاليُّ في الإحياء، بعد أنْ ذكرَ شيئاً من شمائلهِ الشريفةِ، وأخلاقهِ الكريمة، وأوصافهِ الفائقة، ومعجزاتهِ الخارقة: "فأعظِمْ بغباوةِ من ينظرُ في أحوالهِ صلَّى الله عليه وسلَّم، ثم في أقواله، ثم في أفعاله، ثم في أخلاقه، ثم في معجزاته، ثم في استمرارِ شرعهِ إلى الآن، ثم في انتشارهِ في أقطارِ العالم، ثم في إذعانِ ملوكِ الأرضِ له في عصرهِ وبعد عصره، مع ضعفهِ ويُتمه، ثم يتمارَى بعد ذلكَ في صدقهِ صلَّى الله عليه وسلَّم. وما أعظمَ توفيقَ مَنْ آمنَ به وصدَّقَهُ واتَّبعَهُ في كلِّ ما وردَ وصدر. فنسألُ الله تعالَى أن يوفِّقنا للاقتداءِ به في الأخلاقِ والأفعالِ والأحوالِ والأقوال، بمنِّهِ وسعةِ جوده"[١].

وقد ذكرتُ في كتابي "البرهان المسدَّد في إثباتِ نبوَّةِ سيِّدنا محمد صلَّى الله عليه وسلَّم"، من البراهينِ القطعيةِ العقليةِ والنقلية، ما لا يحتاجُ معه إلى زيادةِ دليل، لمن رزقَهُ الله ذرّةً من التوفيقِ والهداية.

الفصل الثاني

في الكلام على سيدنا عيسى عليه السلام

---

١) إحياء علوم الدين ٣/ ٤٦٨.

سيدُنا عيسى على نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلام، مع كونهِ سيِّدَ أهلِ زمانهِ على الإطلاق، وأفضلِهم في كلِّ وصفٍ جميلٍ بالاستحقاق، كان بين قومهِ اليهودِ ضعيفاً مستضعَفاً، ذليلاً مُهاناً، لا نفوذَ له بالكلية، ولم يؤمنْ به من الناسِ إلا جماعةٌ فقراءُ مساكينُ صيَّادون، وقدرهم اثنا عشرَ رجلاً، وهم الحواريُّون.

ولضعفِهم وقلَّتهم وقد[1] تخلَّوا عنه حين وقوعهِ بتلكَ الأهوالِ وهجومِ أعدائهِ عليه، حتى كفرَ به بعضهم، وأنكرَهُ ودلَّهم عليه.

فهؤلاءِ الضعفاءُ هم كانوا أمَّتَهُ وأصحابَهُ الذين بلَّغوا دينه.

ولم يقدِّرِ الله على يديهِ شيئاً من الإصلاحِ العامِّ في العالم، ولم يقدِّرِ الله تعالَى في حياتهِ اجتماعَ الناسِ على دينهِ الحقِّ الذي أرسلَهُ الله به، وهو أنه عبدهُ ورسوله، لا أنه إلهٌ كما يزعمهُ النصارَى، ولا أنه كاذبٌ وابنُ زنا كما يزعمهُ اليهودُ لعنهم الله، مع أنه صدرَ على يدهِ من المعجزاتِ الباهرات، كإحياءِ الموتَى، وإبراءِ الأكمهِ والأبرص، والإخبارِ بالمغيبات، ما يحملهم على الإيمانِ به[2]، ولكنهم حسدوهُ وصلبوهُ وقتلوهُ بزعمهم، كما قتلوا كثيراً من الأنبياءِ قبله، ولذلكَ غضبَ الله عليهم ولعنهم، وسلبهم الملك، وسلَّطَ الملوكَ عليهم.

وكما أنهم لم تؤثِّر معهم هذه المعجزاتُ الظاهرة، بل طمسَ اللهُ بصائرَهم عن مشاهدتها، ففعلوا فيه الأفاعيلَ الشنيعة، كذلك النصارَى لم يؤثِّرْ فيهم ما حصلَ له من الذلِّ والهوان، والعجزِ والضعف، والقتلِ والصلبِ بزعمهم، فادَّعَوا فيه الألوهيةَ رغماً عن هذه الأوصافِ التي تقضي عليه بالعبودية، فهم قد ظلموهُ بزيادةِ التعظيمِ والتوفيرِ حتى جعلوهُ إلهاً، كما أن اليهودَ ظلموهُ بزيادةِ الإهانةِ والتحقيرِ حتى صلبوهُ بزعمهم، بعد أن قذفوهُ وقذفوا أمَّهُ الصدِّيقةَ الطاهرةَ البتولَ عليه وعليها السلام.

---

١) (وقد) قد تكون هذه الكلمة مقحمة.

٢) قال الله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران: ٤٩].

فانظرْ وتعجَّبْ إلى النصارَى كيف رفعوهُ بدونِ حقٍّ إلى أعلَى عليّين، وكيف أن اليهودَ خفَّضوهُ بدونِ حقٍّ إلى أسفلِ سافلين، صلواتُ الله على نبيّنا وعليه وعلى سائرِ الأنبياءِ والمرسَلين.

والحكمةُ – والله أعلم – في تسليطِ اليهودِ عليه حتى فعلوا معه ما فعلوا، أن الله تعالَى قد علمَ ما سيكونُ من النصارَى في اعتقادِهم فيه الألوهية، فقدَّرَ عليه ما قدَّرَهُ ليكونَ ذلكَ من أعظمِ البراهينِ وأقوَى الحججِ على خطئهم الفاحشِ في هذا الاعتقاد.

ومن هذا القبيلِ ما حصلَ لسيّدنا عليّ بن أبي طالبٍ رضيَ الله عنه، رابعِ الخلفاءِ الراشدين، فإنه مع كونِهِ أشجعَ الصحابةِ وأعلمَهم، وأفضلَهم بعد الخلفاءِ الثلاثة، لم يحصلْ على يدِهِ حين خلافتهِ شيءٌ من الفتوحات، مثلُ التي فتحوها في أيامِ خلافاتهم، بل اشتغلَ بالحربِ الداخليةِ لأسبابٍ يطولُ شرحُها، ثم تشوَّشتْ أمورُ خلافته، وانتهَى الأمرُ بعجزهِ عن أعدائه، وقتلهِ غيلةً وظلماً وعدواناً، رضيَ الله عنه، ولعنَ قاتله.

فهذا حكمتهُ أيضاً – والله أعلم – أن الله تعالَى علمَ أنه سيدَّعي قومٌ فيه الألوهية، فأظهرَ عجزَهُ إلى هذه الدرجةِ عن مقاومةِ أعدائهِ حتى قتلوه، كما وقعَ لسيّدنا عيسى عليه الصلاةُ والسلام[١].

الفصل الثالث

في الكلامِ على سائرِ الأنبياءِ عليهم السلام

الأنبياءُ كلُّهم أفضلُ الناس، منزَّهونَ عن الذنوبِ والعيوبِ والأرجاس، وقد اختارهم اللهُ لتبليغِ رسالاته، ونشرِ دينهِ بين خلقه، وتعليمِ الناسِ كيف يوحِّدونهُ ويعبدونَهُ سبحانهُ وتعالَى، فكان كلُّ واحدٍ منهم أفضلَ أهلِ زمانه، فكلُّ صفاتِ الكمالِ التي تنبغي أن تكونَ في البشر، كالصدق، والأمانة، ومكارمِ الأخلاق، كانوا متصفين بها على أكملِ الأحوال، ولا سيَّما فيما

---

١) في زعمهم القتل.

يتعلَّقُ بتوحيدِ الله تعالَى وعبادته، والتنزُّهِ عن معاصيه، والتباعدِ عن سائرِ العيوبِ المنفِّرةِ للخلقِ منهم.

وما وردَ من ذلك مما ظاهرهُ ارتكابُ ذنبٍ فهو ليسَ كالذنوبِ التي نرتكبها نحن، ولا يجوزُ أن نقيسَ نفوسَهم الطاهرةَ المقدَّسةَ على نفوسِنا الخبيثةِ الملوَّثةِ بالشهوات، ولكنْ بالنظرِ لقربهم من الله تعالَى وعلوِّ منزلتهم عندهُ عزَّ وجلّ، ومعرفتهم بعظمتهِ وجلاله، كان ما يلزمهم من الأدبِ معه تعالَى والتنزُّهِ عن الذنوبِ والعيوبِ، جليلِها وحقيرِها، أكثرَ ممّا يلزمنا بأضعافٍ مضاعفة.

ولذلك إذا حصلَ من أحدِهم أدنَى قصورٍ، يحصلُ له العتابُ من الله تعالَى عليه، ويطلَقُ عليه لفظُ المعصية. وفي الحقيقةِ لا معصية، ولو صدرَ منا أمثالُ ذلك لا يُعَدُّ ذنباً ولا عيباً، بالنظرِ لجهلنا وقصورنا وحجابنا عن معرفةِ الله تعالَى المعرفةَ الكافيةَ التي خصَّ بها أنبياءَهُ عليهم الصلاةُ والسلام، فليستْ ذنوبُهم من قبيلِ ذنوبنا التي نتعقَّلُها في أنفسنا.

هذا هو اعتقادُنا واعتقادُ جميعِ المسلمينَ في نزاهةِ أنبياءِ الله تعالَى صلواتُ الله عليهم.

وأما اعتقادُ النصارَى فيهم، فهم كاليهود، يجوّزونَ عليهم ارتكابَ الشركِ والذنوبِ العظيمة، ونسبوا إلى بعضِهم عبادةَ الأصنام، وإلى بعضهم الزنا، وإلى بعضهم غيرَ ذلك من الآثام، وحاشاهم، ثم حاشاهم، عليهم الصلاةُ والسلام.

الباب الثالث

في بعض أحكام الشريعة الإسلامية وحِكَمها المرضيَّة

وهو يشتملُ على عشرةِ فصول:

الفصل الأول

في الصلاة

أبدأُ بالكلامِ على الصلاة، وبيانِ حكمةِ مشروعيتها، والفرقِ بينها وبين صلاةِ النصارَى.

قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: "**بُني الإسلامُ على خمس: شهادةِ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسولُ الله، وإقامِ الصلاة، وإيتاءِ الزكاة، وصومِ رمضان، وحجِّ البيتِ" من استطاعَ إليه سبيلاً**[١].

وقد تقدَّمَ الكلامُ على الركنِ الأولِ في ذكرِ العقيدةِ الإسلامية، وهو الشهادةُ لله تعالَى بالوحدانية، ولسيِّدنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّمَ بالرسالة، وأتكلَّمُ هنا على حكمةِ الركنِ الثاني، وهو الصلاة، فأقول:

قد شرعَها الله تعالَى وصلةً بينهُ وبين عبادهِ عزَّ وجلَّ حتى لا ينسَوهُ ولا يغفلوا عنه المدَدَ الطويلة، ولذلكَ شرعَها لهم في اليومِ والليلةِ خمسَ مرات، وجميعُها لا تأخذُ في الوقتِ أكثرَ من ساعة، وشرطَ لها الطهارةَ الكاملةَ في البدنِ والثوبِ والمكان، فيقفُ العبدُ متصوِّراً أنه بين يدي ربِّهِ

---

١) رواه الشيخان وغيرهما، الحديث الثامن من صحيح البخاري، والسادس عشر من صحيح مسلم، وليس في لفظيهما "من استطاع إليه سبيلاً" فهذا يكون في حديث آخر، ولذلك لم أجعله بين علامتي التنصيص.

عزَّ وجلّ، مستقبلاً القبلةَ التي فَرَضَ الله عليه استقبالَها وقتَ الصلاة، لئلا يكونَ مشتَّتَ القلبِ لا يدري أين يتوجَّه.

وفي هذه الحالةِ يعبدُ ربَّهُ بالركوعِ والسجود، والصفةِ المخصوصةِ التي شرعها الله لنا، والمقصودُ منها كمالُ الخضوعِ له تعالَى.

ولم يحجِّرْ علينا تعالَى ويعيِّنْ لنا مكاناً مخصوصاً نصلِّي فيه كالجوامعِ مثلاً، بل جعلَ الأرضَ كلَّها مسجِداً للمسلم، يصلِّي فيها حيثُ يشاء، ولكنها في المساجدِ مع الجماعاتِ أفضلُ وأكثرُ ثواباً، لما في ذلكَ من التأليفِ بين المسلمين، وعمارةِ بيوتِ الله تعالَى، التي يجتمعُ فيها الفقيرُ والغنيّ، ومَن له مأوَى ومن لا مأوَى له.

ومتى نوَى أحدُهم الدخولَ في الصلاةِ يحرمُ عليه الكلامُ والحركاتُ الكثيرة، حتى يبقَى خاشعاً لله ربِّ العالمينَ ما دامَ فيها، كمن يكونُ واقفاً بين يدي الملكِ بالأدبِ والوقار.

ولها أركانٌ وشروطٌ وسنن، تشتملُ على ما ينبغي فعلُه لها، من الطهارة، وسترِ العورة، والقراءة، وغيرِ ذلك ممّا يعلمهُ أهلها.

وتشملُ من تمجيدِ اللهِ تعالَى على أنواعٍ كثيرة، كقراءةِ القرآن، والتهليل، والتكبير، والتحميد، والتسبيح، والثناءِ الجميل، مع التضرُّع، وانقطاعِ العبدِ بكلِّيتهِ بقلبهِ وقالبهِ إلى خالقهِ ورازقهِ عزَّ وجلّ.

وأما صلاةُ النصارَى، فهي لا بدَّ لها من الاجتماعِ في الكنيسة، مع اختلاطِ النساءِ بالرجال، وتلطُّخهم بالنجاساتِ في أثوابهم وأبدانهم وأمكنتهم أيضاً، لابسينَ أحذيتهم مع تحقُّقِ النجاساتِ فيها، إذ لا يشترطُ لها عندهم طهارة.

ومن اطَّلعَ على الصلاتينِ وكيفيتهما، رأى بينهما فرقاً عظيماً.

ومن أهمِّ أحكامها عند المسلمين: الطهارةُ من النجاسات، بل لا يجوزُ التلطُّخُ بالنجاسةِ مطلقاً في جميعِ الأحوال، سواءٌ كان في الصلاةِ أو خارجها.

ويُطلَبُ شرعاً التطيّبُ والاغتسالُ لجميعِ مواسمِ الاجتماعات، في الصلواتِ وغيرِ الصلوات، كأيامِ الأعيادِ والجمعات.

وكذلك قصُّ الأظفار، وحلقُ العانة، ونتفُ الإبط، وغيرُها من أنواعِ النظافات. وكلُّ ذلكَ يخالفُ دينَ النصارَى، فإنه لا نظافةَ فيه أصلاً. وربما يمضي على الواحدِ منهم المدَدُ الطويلةُ وهو لا يمسُّ الماءُ جسدَه، ولا يستنجي من خروجِ الغائط.

فلو فُرِضَ أنَّ رجلاً من أغنيائهم، فضلاً عن فقرائهم، عرِيَ من ثيابه، لوُجِدَ في غاية القذارة، وهو في الظاهرِ مجمَّلٌ بالملابسِ النظيفة.

ولو فُرِضَ أن عبداً حقيراً من فقراءِ المسلمينَ المحافظينَ على الصلوات عريَ من ثيابه، لوُجِدَ في غايةِ النظافةِ من النجاسات.

وهم أيضاً لا يغتسلونَ من الجنابة كالمسلمين. وحكمتهُ ظاهرة، فإن الإنسانَ يحصلُ له فتورٌ في جميعِ جسمه[1]، فبالاغتسال يرجعُ إليه نشاطه.

الفصل الثاني

في حكمة مشروعية صيام رمضان

اعلمْ أن صيامَ المسلمين، وهو الإمساكُ عن الأكلِ والشربِ من طلوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشمس، هو الصيامُ المشروعُ الذي شرعَهُ الله لأنبيائهِ السابقينَ وأممِهم، ولكنهُ تعالَى خصَّ هذه الأمةَ المحمديةَ بشهرِ رمضان، فهو من الشرائعِ المتقدِّمة، وهو الذي كان يصومهُ سيِّدنا عيسى عليه السلام، ولكنَّ علماءَ النصرانيةِ في الأعصرِ السابقةِ رتبوا لهم صيامهم هذا، وأباحوا لهم الأكلَ والشرب، وتلاعبوا في دينِ الله بحسبِ أهوائهم، ووضعوا لهم أحكاماً كثيرةً من عند أنفسهم لم يأذنْ

١) بعد الجماع.

بها الله تعالَى، وإلا فما الفائدةُ من صيامٍ لا يتركُ صاحبُه الأكلَ والشرب، وهو إنما شرعَهُ الله تعالَى لخلقهِ لرياضةِ نفوسهم بمنعِها من الطعامِ والشراب، حتى تصفوَ أرواحُهم، وتستنيرَ قلوبُهم، وتضعفَ علائقها بطبائعهم البشرية، وتقوَى روحانيتُهم ومناسبتُهم مع العالمِ العُلوي، وهم ملائكةُ الله تعالَى، الذين لا يأكلونَ ولا يشربون، وإنما يعيشونَ بتسبيحِ الله تعالَى وتقديسهِ وعبادته، فحكمةُ مشروعيةِ الصيامِ إنما هو التشبُّهُ بأولئكَ الملائكة الكرام، مِنْ تركِ الشرابِ والطعام.

والظاهرُ أن علماءَ النصارَى الذين وضعوا لهم صيامَهم لم يفهموا هذه الحكمة، ولو فهموها لما أباحوا لهم ما أباحوه، إذ لا فرقَ بين أكلِ الزيتِ وأكلِ السمن، وأكلِ الخبزِ وأكلِ اللحم، فكلُّ ذلكَ هو متساوٍ في مخالفةِ الحكمةِ الإلهيةِ في مشروعيةِ الصيام، وهي التشبُّهُ بالملائكةِ الروحانيين كما علمت.

الفصل الثالث

في حكمة مشروعية الزكاة

وهي إنما تلزمُ الأغنياءَ المالكينَ للمالِ الذي تجبُ فيه الزكاة، وهي تطهِّرُ أصحابَها من الآثام، وتطهِّرُ ذلك المالَ من اختلاطهِ بالمالِ الحرام، الذي هو حقُّ الفقراءِ في أموالهم، إذ[١] لم يعطوهُ إليهم بالصفةِ التي شرعها الله تعالَى.

ومشروعيتُها في غايةِ الحكمة، رحمةٌ بالفريقين، لأن الفقراءَ هم في حاجةٍ للمال، والأغنياءُ في حاجةٍ للثواب، وغنيَّةٌ عن ذلك القدرِ الزائدِ من المال، ولا يليقُ أنْ يكونوا بتلك الوسعةِ من الغنَى وفقراؤهم ينظرونَ إليهم بعينِ الاحتياجِ فلا ينالونَ منهم خيراً، والله تعالَى هو ربُّ الفريقين، وناظرٌ للمصلحتين، فمشروعيتُها فيها كمالُ النفعِ للجهتين.

ولذلكَ كانت ركناً من أركانِ الإسلام.

---

١) لعلها: إذا.

وليسَ في دينِ النصارَى زكاةٌ واجبةٌ على وجهِ الإلزام، وهذا من النقصِ في الدين لا من التمام، فإنهم حُرموا الأجرَ الجسيم، الذي يترتَّبُ على هذا الركنِ العظيم، ومهما أنفقوا من الصدقات، لا يبلغُ ثوابهُ ثوابَ فرائضِ الزكوات، وإنْ كان هو أيضاً من جملةِ الخيرات، ولكنْ فرقٌ بين رضَى المِلِكِ ممن يُطيعهُ بتنفيذِ أوامرِهِ الحتمية، ورضاهُ ممَّن يُطيعه بتنفيذِ أوامرِهِ الاختيارية.

وما زلنا نسمعُ في أوروبا وقوعَ الموتِ في كثيرٍ من الفقراءِ، بسببِ الجوعِ في المدنِ الكبيرة وعواصمِ الدول، فضلاً عن غيرها، مع كثرةِ الأغنياءِ فيهم إلى درجةٍ لا يمكنُ وصفها، وهم مع هذه الحالةِ يتظاهرونَ في بلادِ غيرهم بحبِّ الخيراتِ والمبرّات، وينفقونَ كثيراً من النفقات، على المدارسِ وعلى الفقراء، ليستجلبوهم بذلك إلى حبِّهم، والدخولِ في دينهم، وكان الأَولَى بهم أن يصرفوا بعضَ هذه النفقاتِ على من يموتُ جوعاً في بلادهم وهذا كلُّه - والله أعلم - لكونِ زكاةِ أموالهم غيرَ واجبةٍ في دينهم، ولو كانت واجبةً وصرفوها للفقراء، لما ماتوا من الجوع.

الفصل الرابع

في حكمة مشروعية الحجِّ إلى بيت الله الحرام

قد شرعَهُ الله تعالَى لحكمةٍ عظيمة، وهي اجتماعُ المسلمينَ من سائرِ أقطارِ الأرضِ في مكانٍ واحد، وهو مكةُ المشرَّفة، وجعلَ لهم هذا المكانَ بمنزلةِ بلدِ الملكِ التي تلتجئ إليها رعيَّته، وخصَّصَ لهم فيها بيتاً جعلهُ بمنزلةِ بيتِ الملكِ الذي يتوجَّهون إليه ويطوفونَ به لقضاءِ حوائجهم، وهو البيتُ الذي جعلهُ قبلتهم، يستقبلونهُ في صلاتهم أينما كانوا، كلُّ ذلك لتجتمعَ قلوبُهم على الله تعالَى، ولا يكونوا حيارَى لا يعرفونَ أين يتوجَّهون، لأن الله تعالَى منزَّهٌ عن الزمانِ والمكان، لا تحويهِ الأمكنة، كما لا تحويهِ الأزمان، هو القديمُ الذي لا أولَ لوجودهِ ولا نهايةَ له، كان موجوداً قبلَ أنْ خلقَ الزمانَ والمكان، وأبدعَ جميعَ الأكوان، وهو الآنَ على ما عليه كان، والأرضُ والسماءُ عندهُ سواء، لا تحصرهُ الأرض، كما لا تحصرهُ السماء، وإنما جعلَ السماءَ مأوَى خلائقَ من الملائكة، كما جعلَ الأرضَ مأوَى خلائقَ من الإنسِ والجنّ، ولكنهُ شرَّفَ السماءَ على الأرضِ بأن

نزَّهها عن وقوعِ المعاصي فيها، إذ جعلها مأوَى ذلك الملأ الذين ﴿لاَ يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُون﴾[1]، لأنه لم يركِّبْ فيهم الشهواتِ التي تنشأ عنها الخطيئات.

وهم وإنْ كانوا أعرفَ بالله تعالَى من أنواعِ الإنسِ والجانّ، وأكثرَ عبادةً له لأنهم مشغولونَ بذلكَ على الدوام، إلا أنهم محجوبونَ عن معرفةِ حقيقتهِ تعالَى كأهلِ الأرض، سواءٌ بسواء، ومنهم الملائكةُ الحافّونَ من حولِ العرش، يسبِّحونَ بحمدِ ربِّهم.

وقد جعلَ الله بيتَهُ الحرامَ نظيراً ومثالاً لعرشه، وجعلَ الطائفينَ به من البشرِ الملائكةِ الحافِّينَ من حولِ العرش، قالَهُ سيدي محيي الدين بن العربي في "الفتوحات المكية"، ثم كرَّرَهُ بعبارةٍ أخرى فقال: جعلَ الملائكةَ حافِّينَ من حولِ العرشِ بمنزلةِ الحرّاسِ الذين يدورونَ بدارِ الملِك، الملازمينَ بابَهُ لتنفيذِ أوامره، وجعلَ الله الكعبةَ بيتهُ ونصبَ الطائفينَ بهِ على ذلك الأسلوب. اهـ.

والمكلَّفُ بالحجِّ هو مَنْ يستطيعُ السفرَ إليه، ويملكُ النفقةَ التي تلزمهُ لسفرهِ ولعيالهِ مدَّةَ غيابهِ عنهم.

ومتى ذهبَ المسلمُ إلى تلكَ الأماكنِ الطاهرة، ورأى ذلك البيتَ المعظَّم، الذي هو في غايةِ الهيبةِ والوقار، لا يمكنهُ غالباً أنْ لا يبكيَ بكاءَ الفرحِ والسرور، لشدَّةِ ما يطرأ عليه من رقَّةِ القلبِ والخشوع، فيطوفُ به، معتقداً أنه بيتٌ مبنيٌّ من أحجار، لا ينفعُ بنفسهِ ولا يضرّ، سوَى أن الله خصَّصّهُ لالتجاءِ عبدهِ المسلم، وكلَّفَهُ بتكاليفَ شرعيةٍ تتعلَّقُ به، فهو يؤدِّيها كما أمرَهُ اللهُ تعالَى، كما يلتجئُ الناسُ إلى بيوتِ ملوكهم، ويلوذونَ بها لقضاءِ حوائجهم.

والله تعالَى ليسَ شخصاً مجسَّماً حتى يلجؤوا إليه، فجعلَ لهم هذا البيتَ مرجعاً يرجعونَ إليه، وعلامةً على أن مَنْ طافَ به وأدَّى ما فرضَ عليه، فقد قبلَهُ الله تعالَى ورضيَ عنه، كما يرضَى الملكُ ويقبلُ من يلتجئُ إلى قصرهِ من رعيَّته.

---

[1]) سورة التحريم، الآية ٦.

وهناكَ أرضٌ فسيحةٌ عليها جبلٌ صغيرٌ تسمَّى عرفات، يقفُ فيها عمومُ الحجّاجِ، يدعونَ اللهَ تعالَى ويبتهلونَ إليه، وهو بمنزلةِ ساحةٍ عظيمةٍ خصَّصَها الملِكُ لرعاياهُ ليجتمعوا فيها في يومٍ مخصوصٍ كلَّ عامٍ ويمجِّدوه، ويطلبوا منه حوائجهم، فيقضيها لهم.

فهذه حكمةُ الطوافِ بالبيت، والوقوفِ بعرفات، وهما أعظمُ أركانِ الحج.

وله أفعالٌ أخرى تعبَّدَنا الله بها، فنحن نطيعهُ بها ونفعلُها كما أمرنا، سواءٌ فهمنا حكمتها أو لم نفهم، ومن عملَ بأمرِ الملكِ بدونِ فهمِ الحكمةِ فهو أشدُّ طاعةً له، وأحقُّ برضاهُ ممَّن لا يطيعهُ إلا إذا فهمَ الحكمة.

وبعد حجِّهم إلى بيتِ الله الحرام، يتوجَّهونَ إلى المدينةِ المنورةِ لزيارةِ خيرِ الأنام، سيّدنا محمدٍ عليه الصلاةُ والسلام، أكبرِ الناسِ عليهم نعمة، مكافأةً له على أنْ كان واسطتَهم العظمَى في نعمةِ الإيمان، التي يترتَّبُ عليها الخلودُ في الجنان، والنجاةُ من النيران، وليتوسَّلوا به إلى الله تعالَى في قضاءِ حاجاتهم، ومغفرةِ زلّاتهم.

وتُستحسنُ زيارتهُ صلَّى الله عليه وسلَّمَ قبل الحجِّ وبعده، وفي كلِّ زمان، لم يوقِّتِ الشارعُ لها وقتاً مخصوصًا.

وأما سفرُ النصارَى إلى بيتِ المقدسِ وزيارةِ كنيستِهم الكبرى، فهو لا أصلَ له في دينِ سيِّدنا عيسى، ولم يأمرهم به، ولكنهم هم ابتدعوه، لما اعتقدوا أنه عليه السلامُ صُلِبَ في ذلك المكان، فهم يتحمَّلون المشقَّاتِ العظيمةَ من البلادِ البعيدةِ على الأوهامِ التي لا حقيقةَ لها، لأن الله تعالَى لم يكلِّفهم بذلك، وليس المسيحُ عليه السلامُ مقبوراً هناك، ولا هو مكانٌ حصلَ له فيه تبجيلٌ وتعظيم، وعزٌّ وشرفٌ حتى يعظّموهُ بتلكَ الأوصاف، بل بالعكس، حصلَ له في ذلك المكانِ غايةُ الإهانة، ونهايةُ الذلِّ والتعدّي، والظلمِ والجَورِ من أعدائه، حتى صلبوه، بزعمهم.

فكان ينبغي لهم بسببِ ما حصلَ من ذلكَ في هذا المكان، أن يعتقدوهُ أشأمَ بقعةٍ في الأرضِ وأبغضَها إلى الله تعالَى، لما وقعَ فيها من ذلكَ الظلمُ الذي لا ظلمَ فوقهُ على أحبِّ خلقهِ إليه، وأفضلِهم عنده، وأعزِّهم عليه من أهلِ ذلك العصر، فكان يلزمهم أنْ يبغضوا أيضاً ذلك

المكانَ ويهجروهُ هجراً مؤبَّداً، فتعظيمُهم لذلك المكانِ وللصليبِ غيرُ معقولٍ ولا مقبول، ولا تستحسنهُ العقول.

الفصل الخامس

في بعض نوافل العبادات

اعلمْ أن أركانَ الإسلامِ الخمسةَ السابقةَ بعضُها يتعلَّقُ بالبدن، وهو شهادةُ أنْ لا إله إلا الله، وأن محمداً رسولُ الله، وكذلكَ الصلاةُ والصيام.

وبعضُها يتعلقُ بالمال، وهو الزكاة.

وبعضُها يتعلَّقُ بالمالِ والبدن، وهو الحجّ.

وكلُّ واحدٍ من الأركانِ الخمسةِ المذكورةِ يوجدُ من جنسهِ نوافلُ لها ثوابٌ عظيم، وردَ الترغيبُ فيه في الكتابِ والسنةِ عن الله تعالَى ورسولهِ الأعظمِ صلَّى الله عليه وسلَّم.

فمن جنسِ الشهادتينِ أنواعُ ذكرِ الله تعالَى، من تهليل، وتكبير، وتحميد، وتسبيح، واستغفار، وصلاةٍ على النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، وغيرِ ذلك.

ومن جنسِ باقي الأركانِ أيضاً نوافلُ صلواتٍ وصيامٍ وصدقات، ونوافلُ الحجِّ والعُمرة، وكلُّها وردَ في فضلها آياتٌ قرآنيةٌ وأحاديثُ نبوية، امتلأتْ منها الكتبُ الدينية.

وقد فازَ بها الصالحون، ولا سيَّما سادتُنا الصوفية، فقد منحهم الله بالمداومةِ على تلكَ الأذكارِ والعبادات، واجتنابِ جميعِ المنهيَّات، ما منحهم من الأسرارِ والأنوار، وصاروا من أفضلِ عبيدهِ الأخيار[١].

---

١) الأفضلية والخيرية للتقوى، سواء أكان صاحبها صوفياً أم غير صوفي.

ومن شدَّةِ اعتنائهم بذلكَ صارتْ عندهم النوافلُ كالفرائضِ في ملازمتها، والمكروهاتُ كالمحرَّماتِ في مجانبتها، بحيثُ أنهم أطاعوا سيِّدَهم – وهو الله تعالَى – بقدرِ استطاعتهم، فعملوا بجميعِ ما شرعَهُ لهم أمراً ونهياً، تابعينَ في ذلكَ رسولَهُ الأكرمَ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقد كان عليه الصلاةُ والسلامُ كثيرَ العملِ بجميعِ نوافلِ العباداتِ البدنيةِ والمالية، تشريعاً لأمته، ورغبةً في زيادةِ الخير، مع عدمِ احتياجهِ إليه، بكثرةِ ما أعطاهُ الله له من النعم، التي لا تساويها نعمةُ تعالَى على جميعِ العالمين، إجمالاً وتفصيلاً.

وكان صلَّى الله عليه وسلَّمَ يقومُ الليلَ لصلاةِ النوافلِ **حتى تورَّمتْ قدماهُ** الشريفتان[١].

الفصل السادس

في حكمة مشروعية النكاح والطلاق وتعدد الزوجات

اعلمْ أن حكمةَ مشروعيةِ النكاحِ بقاءُ النوعِ الإنسانيّ على الوجهِ المشروع، وهذا متفقٌ عليه عند سائرِ الملل.

أما حكمةُ تعدُّدِ الزوجاتِ إلى الأربع، فهي طلبُ كثرةِ التناسل، بشرطِ أن يقدرَ الزوجُ على الإنفاقِ عليهنّ، وأن يعدلَ بينهنّ، فإذا لم يقدرْ على الإنفاق، أو لم يعدل، لا يجوزُ له إلا واحدة، كما هو صريحُ القرآن، فيرتكبُ بذلكَ إثماً[٢]؛ لأنه[٣] إذا لم يعدلْ بينهنَّ يكونُ في حكمِ الزاني، لأنه بعقدِ النكاح جازَ له التمتعُ بهنّ، فإذا لم يعدلْ كان مخالفاً لأمرِ الله تعالَى في تركِ العدل، وإنما جازَ ذلكَ مع وجودِ العدلِ والقدرةِ على الإنفاقِ لتكثيرِ النسلِ وبقاءِ النوعِ الإنسانيّ،

---

١) قال المغيرة: قام النبي صلى الله عليه وسلم حتى تورَّمت قدماه، فقيل له: غفر الله لك ما تقدَّم من ذنبك وما تأخر؟ قال: "أفلا أكون عبداً شكوراً"؟ رواه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير (٤٨٣٦).

٢) يعني قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾ جزء من الآية ٣ من سورة النساء.

٣) في الأصل: لا انه.

والرجلُ ما دامَ حيًّا يجوزُ أن يحصلَ من نطفتهِ الحبَل، إذا لم يطرأ عليها فسادٌ بسببِ انحرافِ مزاجه، بخلافِ المرأة، فإنها إذا تجاوزَ سنُّها الخمسينَ سنةً ينقطعُ حَبَلُها. والعقمُ في النساءِ أيضاً كثير، فلذلك جازَ تعدُّدُ الزوجات.

وكذلكَ مشروعيةُ الطلاق، هي من أحسنِ أحكامِ الشرعِ المحمديّ، لوجودِ تمامِ الحكمةِ في مفارقةِ الزوجينِ المتباغضَين، وإلّا يترتَّبُ على عدمِ مفارقتهما فسادٌ عظيم، فإذا تفرَّقا يزولُ ذلك، ويُغني اللهُ كلَّ واحدٍ منهما، بأنْ يجدَ زوجاً يوافقهُ في طبعه، فيحصلُ الائتلاف، ويترتَّبُ على ذلكَ الخيرُ العظيم، من التناسلِ والراحةِ في المعيشة.

وإذا لم يتفرَّقا مع وجودِ التنافرِ بينهما، ينظرُ كلُّ واحدٍ منهما مَنْ يوافقُ طبعَهُ غيرَ زوجه، فيعاشرهُ معاشرةً غيرَ مشروعة، ويترتَّبُ على ذلكَ من اختلاطِ الإنسانِ ما لا يخفَى.

ومن ذلك لحجابُ النساءِ عن الرجالِ في الشريعةِ الإسلاميةِ هو من أحسنِ محاسنها، وموافقٌ للحكمةِ تمامَ الموافقة، لما يترتَّبُ على عدمِ الحجابِ واختلاطِ النساءِ بالرجالِ من المفاسدِ الكثيرةِ، والنصارَى أنفسُهم يقرُّون بذلك. ولا أريدُ في هذا تطويلَ العبارة، فالعاقلُ تكفيهِ الإشارة، وكثيرٌ من عقلائهم وذوي المروءةِ منهم يمنعونَ نساءَهم من الاختلاطِ بالرجال، والذهابِ إلى مواضعِ الرقصِ المسمَّى بالبالو، وهي بدعةٌ شنيعةٌ ابتدعها الإفرنج، وفيها يحصلُ اجتماعُ النساءِ بالرجالِ بصفةٍ لا يرضاها ذو حميَّة، بحيثُ يحضنُ كلُّ رجلٍ امرأةً أجنبية، وهي تحضنه، وهم لابسونَ ملابسَ لم تسترْ جميعَ أجسامهم، ولا سيَّما النساءُ كاسياتٌ عاريات، وفي هذه الحالةِ يشتغلونَ بالرقص، وأحدُهم ينظرُ زوجتَهُ أو بنتَهُ أو أختَهُ مع رجلٍ آخرَ على هذه الحالةِ وليسَ عندهُ بأس.

فهذا الأمرُ لا يشكُّ عاقلٌ بأنه في غايةِ الشناعة، وهو عندهم مستحسن!

ولا يخفَى أن هذه المفاسدَ إنما نشأتْ من عدمِ مشروعيةِ الحجابِ عندهم.

أما الطلاق، فقد أدركوا الأضرارَ التي تترتَّبُ على منعه، فجوَّزوهُ رغماً عن دينهم.

ولو أمكنهم اتِّباعُ شريعةِ المسلمينَ في حجابِ النساءِ أيضاً لفعلوا ذلك، ولكنَّ هذا الأمرَ عليهم صعب، فلا أظنُّهم يفعلونه، لكثرةِ اختلاطِ نسائهم برجالهم، في محافلهم ومجتمعاتهم وأسواقهم وتجاراتهم، حتى في كنائسِ عباداتهم.

والقصدُ من ذكرِ هذا أن الشرعَ المحمديَّ موافقٌ لتمامِ الحكمة، وهو الحقُّ والصوابُ في تعدُّدِ الزوجات، ومشروعيةِ الطلاقِ، والحجاب.

الفصل السابع

في المعاملات الشرعية من بيع وشراء وغير ذلك

اعلمْ أن أحكامَ المعاملاتِ لا وجودَ لها في الإنجيل؛ لأنه إنما اشتملَ على قصصٍ تاريخية، ومواعظَ وحِكمٍ دينية.

وفي التوراةِ شيءٌ قليلٌ من ذلك، لا يجتمعُ منه مقدارُ ما اشتملَ عليه أصغرُ كتابٍ من كتبِ المسلمينَ المؤلَّفةِ من المعاملاتِ الشرعية.

أما الشريعةُ الإسلاميةُ فهي البحرُ الذي لا ساحلَ له، وهذه كتبها ملأتِ الدنيا، وقد اتفقَ على قبولها والشهادةِ بحُسنها أعداؤها وأصدقاؤها، فقد أجمعوا على أنها لم تأتِ[1] شريعةٌ من الشرائعِ مثلَها، وهي موافقةٌ للعقلِ والحكمةِ ومصلحةِ الناسِ في كلِّ مكانٍ وزمان، حتى إن الفرنجَ يعلِّمونَ أحكامَها في مدارسهم، وقد ترجموها إلى لغاتهم، وترجمَ الفرنساويون إلى لغتهم المعاملاتِ من مذهبِ الإمام مالكٍ رضيَ الله عنه، وجعلوها قانوناً يرجعونَ إليه في أحكامهم.

ولو نظرَ العاقلُ المنصفُ إلى هذا الشرعِ العظيمِ الواسع، لعلمَ أنه شرعُ الله تعالَى بلا شكٍّ، أُوحِيَ به إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، مع كونهِ ولدَ في بلدهِ مكةَ المشرَّفة يتيماً، وعاشَ فيها أميًّا

١) في الأصل: يأت.

بين قومٍ أميّينَ جاهلين، ثم لما نبّأهُ الله في سنِّ الأربعينَ اتفقَ قومهُ على عداوتهِ وأذيَّته، وقصدوا قتله، وما زالَ معهم في جدالٍ وجِلادٍ وخلافٍ عظيم، مع قوتهم وكثرتهم، وهو يدعوهم إلى توحيدِ الله تعالَى، وهم مصرّونَ على عبادةِ الأصنام، ويعرضونَ عليه أن يجعلوهُ مَلِكاً فيهم ويتركَ عيبَ آلهتهم، فيأبَى ذلك، ويصرُّ على دعوةِ الناسِ لتوحيدِ الله تعالَى.

ولم يزلِ الأمرُ بينهم كذلك إلى أنْ آمنَ به شرذمةٌ قليلةٌ منهم ومن أهلِ المدينةِ المنورة، فهاجرَ إليها على تلك الحالة، وبعد أن استقرَّ فيها اشتغلَ في جهادِ الكفارِ بمن آمنَ معه، ولم يزلِ الأمرُ كذلك إلى أن آمنَ به جميعُ أهلِ جزيرة العرب، من أهلِ مكةَ والمدينةِ واليمنِ وغيرها، إلى أن توفَّاهُ الله تعالَى وله من العمرِ ثلاثٌ وستونَ سنة، وقد أسَّسَ الدينَ على أساسٍ راسخٍ عظيمٍ بفضلِ الله وتوفيقه.

ونشرَ الله دينَهُ بعده، وأيَّدهُ بأصحابهِ ومَنْ جاءَ بعدهم من المجاهدينَ في سبيلِ الله تعالى، ومن العلماءِ الذين نشروهُ بلا حربٍ ولا ضرب، ولا جمعياتٍ ولا نفقاتٍ كما يفعلهُ النصارَى، إلى أن عمَّتْ أنوارهُ سائرَ أقطارِ الأرض، ودخلَ فيه العربُ والتركُ والفرسُ والرومُ والجركسُ والبُشناقُ[1] والداغستانُ والكرجُ[2] والقبطُ والبربرُ والسودانُ والجاوه، وكثيرٌ من أهلِ الهندِ والصين، وغيرُهم من سائرِ الأجناس، حتى بلغَ إلى الآن عددُ المسلمينَ نحوَ الثلاثمائةِ مليون[3]، كلُّ ذلك بفضلِ الله تعالَى وتوفيقه، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

وقد شرعَ صلَّى الله عليه وسلَّمَ هذا الشرعَ الواسعَ العظيمَ في تلك المدَّةِ مع كونهِ أميًّا، واشتغالهِ بعداوةِ الكفارِ وحربهم، إلى حينِ وفاتهِ صلَّى الله عليه وسلَّم.

وفي ذلكَ دليلٌ ظاهرٌ باهرٌ أنه شرعُ الله تعالَى أوحاهُ إليه، إذ البشرُ عاجزونَ عن مثلِ ذلك بيقين.

---

١) أهل البوسنة.

٢) أهل جورجيا.

٣) أتم المؤلف كتابه عام ١٣٢٦ هـ، وعدد المسلمين اليوم (١٤٣٧ هـ) أكثر من مليار ونصف المليار، يعني حوالي ربع سكان العالم..

الفصل الثامن

في حكمة مشروعيةِ العقوباتِ الشرعية، مثل قتل القاتل، وجلد الزاني أو رجمه، وقطع يد السارق، وجلد شارب الخمر، ومن يقذف غيره بالزنا، ونحوه

أما قتلُ القاتلِ فقد قالَ تعالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِيْ الأَلْبَابِ﴾[1].

ومعناها أنه لو لم يحصلْ قصاصٌ بقتلِ القاتل، لكثرَ القتلُ في الناسِ وذهبتْ حياتُهم، ففي قتلِ القاتلِ تمامُ المحافظةِ على حياتهم، لئلا يجترئَ بعضُهم على بعضٍ إذا أمنَ من المجازاة.

وهذه الآيةُ الكريمةُ في غايةِ الفصاحةِ والبلاغة، وإفادةِ المعنَى المقصودِ بأقصرِ عبارةٍ وأجمعِها وأبدعها، كما يدركُ ذلك مَنْ لهم ذوقٌ وإلمامٌ في علمِ الفصاحة، فكأنه يقول: حياتُكم في القتل.

وانظرْ ما أبدعَ هذا اللفظَ وأجمعه!

وإنما أبدلَ القتلَ بالقصاص، لأنه قتلُ القاتل، لا مطلقُ القتل، فإن مطلقَ القتلِ فيه موتُ الناس لا حياتُهم.

وختمَ الآيةَ بقوله ﴿يَاأُولِيْ الأَلْبَابِ﴾ أي: العقول؛ لأنهم هم الذين يدركونَ ذلك، ويليقُ بهم الخطاب.

وأما عقوبةُ المرتدِّ بعدَ الإسلامِ بالقتلِ فهو مستحقُّها، لأنه قد جنَى على نفسهِ فقتلها في المعنَى شرَّ قتلة، لأنه جعلها مستحقَّةً للخلودِ في جهنَّمَ بعد نجاتها بالإسلام.

وأما عقوبةُ الزاني بالرجمِ والجلد، فهو لمنعِ هذه الجريمةِ العظيمةِ على الأعراض، التي يترتَّبُ عليها اختلاطُ الأنساب، فكأن الزاني بوضعهِ تلك النطفةَ على ذلك الوجهِ الممنوعِ شرعاً قد جنَى على الإنسانِ الذي يتخلَّقُ منها بجعلهِ ابنَ زنا، وإعدامِ شرفه، وعلى نفسهِ أيضاً بتضييعِ ولده،

---

١) سورة البقرة: ١٧٩.

وعلى المرأةِ كذلك، وعلى جميعِ أقاربها، بتلويثِ شرفهم، بل وأقاربهِ أيضاً، مع جعلِ ذلك الولدِ منسوباً بالقومِ ليسَ هو منهم، يرثهم ويرثونهُ بدونِ حقّ، فضلاً عن العارِ الدينيّ والدنيويّ.

والحاصلُ أن آفاتِ الزنا والمحظوراتِ التي تترتَّبُ عليه لا يمكنُ حصرها، ومع معرفةِ الزناةِ بجميعِ هذه القبائحِ تغلبُ عليهم الشهوةُ الطبيعيةُ فتعمي قلوبَهم عن التفكرِ فيها، ولذلك شدَّدَ الله تعالَى في جزائهم، لاهتمامهِ تعالَى في المحافظةِ على أعراضِ الناسِ وأنسابهم.

وأما عقوبةُ السارقِ بقطعِ يده[١]، فهي أيضاً من أبدعِ الحِكَمِ وأعدلِ الأحكام، لأن يدَهُ هي كانتْ آلةَ التعدِّي على أموالِ الناس، والمالُ يلي الروحَ في الأهمية، لأن عليه مدارَ عمرانِ الدنيا، ومتى علمَ السارقُ أنه إذا سرقَ تُقطَعُ يدهُ يكفُّ عن السرقة، فيأمَنُ الناسُ على أموالهم، ويعيشونَ براحة.

ومن نوعِ السارقين قطَّاعُ الطريق، وعقوبتُهم أن يُصلَبوا أو يُقتَلوا أو تُقطَعَ أيديهم وأرجلُهم، لأنهم يَسلبونَ راحةَ الناسِ، وأموالَهم وأرواحَهم أيضاً، كما هو معلومٌ من أحوالهم، ولذلكَ كانتْ عقوبتُهم أشدَّ من عقوبةِ السارقين.

وأما عقوبةُ شاربِ الخمرِ بجلده، فهو قد جنَى على نفسهِ أعظمَ جناية، فعقوبتهُ اقتصاصٌ منه له؛ لأن أفضلَ ما فيه عقله، وهو قد جنَى عليه بإزالتهِ بشربِ الخمر، ولذلك استحقَّ هذه العقوبة.

وأما عقوبةُ القاذف، وهو مَنْ يرمي غيرَهُ بالزنا ونحوه، فهو أيضاً بتعدِّيه على عِرضِ أخيهِ وشرفهِ العظيمِ الذي يعيشُ به سعيداً استحقَّ العقوبةَ بجلده، لئلا يجترئَ الناسُ على قذفِ بعضهم بعضاً.

وكم وردتْ آياتٌ قرآنيةٌ وأحاديثُ نبويةٌ في تقبيحِ هذه الأجرام، التي رتَّبَ الشارعُ لها هذه العقوبات، لشدَّةِ محافظتهِ على الدينِ والنفسِ والعِرضِ والنسبِ والعقلِ والمال.

---

١) قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة المائدة: ٣٨.

تنبيه: اعلمْ أني بعدَ أن كتبتُ ما تقدَّمَ في هذا الفصل، من حكمةِ مشروعيةِ العقوباتِ الشرعيةِ في الأمورِ المذكورة، راجعتُ شرحَ الإمامِ اللقَاني "هداية المريد" على قصيدته "جوهرة التوحيد"، فأحببتُ نقلَ عبارتِهِ هنا، لما فيها من زيادةِ الفوائد.

قال رضيَ الله عنه عندَ قوله:

وحفظُ دينٍ ثم نفسٍ مالٍ نسبْ ومثلُها عقلٌ وعِرضٌ قد وجبْ

هذه تُعرَفُ عندَ القومِ بالكلّياتِ الخمسِ أو الستّ.

واعلمْ أن الغزاليَّ وغيرَهُ من أئمةِ الأصول، حكَوا أن الكلّياتِ الخمسَ أو الستَّ قد أجمعتِ الشرائعُ كلُّها على امتناعِ إباحتها، وأطبقتْ على وجوبِ صيانتها، لشرفها، وكثرةِ المفاسدِ التابعةِ لانتهاكِ حرمتِها.

وعُلِمَ من الدينِ بالضرورةِ وجوبُ حفظها، يعني أن حفظَ هذه المذكوراتِ واجبٌ في جميعِ الشرائع، كما جاءَ به شرعُنا أيضاً حسبما أشارَ إليه عليه الصلاةُ والسلامُ بقولِهِ في خطبتهِ المشهورة "**فإنَّ دماءَكم وأموالَكم وأعراضَكم عليكم حرام**" الحديث[1].

وفي آخره: "**ألا لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضربُ بعضُكم رقابَ بعض**".

ولا شكَّ أن هذا راجعٌ لحفظِ الأديان، كما أن حفظَ الأنسابِ داخلٌ تحت حفظِ الأعراض، ومن لازمِ التكليفِ بذلكَ حفظُ العقل. على أن الأحاديثَ الصحيحةَ جاءتْ مصرِّحةً بذلك.

فما أباحَ الله تعالَى العرضَ بالقذفِ والسبابِ قطّ، ولا أباحَ الأموالَ بالسرقةِ قطّ، ولا بالغضبِ قطّ، ولا الأنسابَ بإباحةِ الزنا، ولا العقولَ بإباحةِ المفسداتِ لها قطّ، ولا النفوسَ والأعضاءَ بإباحةِ القتلِ والقطعِ بغيرِ حقّ، ولا الأديانَ بإباحةِ الكفرِ وانتهاكِ حرمةِ المحرَّماتِ قطّ. ذكرهُ القرافيُّ وغيره.

---

١) يذكر هذا في باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم في كتب الصحاح والسنن، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم (١٢١٨).

فلحفظِ الدينِ شُرِعَ قتلُ الكفّارِ المحارِبين، والمفتونينَ من الزنادقةِ والمرتدِّين، وعقوبةُ الداعينَ إلى البدعِ والأهواء.

كما شُرِعَ لحفظِ النفوسِ القصاصُ في النفسِ والطرف، أي بعضِ الأعضاء.

ولحفظِ المالِ شُرِعَ حدُّ السرقة، وحدُّ قاطعِ الطريق.

ولحفظِ النسبِ شُرِعَ حدُّ الزنا.

ولحفظِ العقلِ شُرِعَ حدُّ السكر.

والقصاصُ ممَّن أذهبَهُ بجنايةِ عمد، والديَةُ في الخطأ.

ولحفظِ الأعراضِ شُرِعَ حدُّ القذفِ للعفيف، والتعزيرُ لغيرِهِ كإذاية الأعراضِ بغيرِ القذف.

وآكدُ هذه الكلّياتِ حفظُ الدين، ثم حفظُ النفوس، ثم حفظُ العقول، ثم حفظُ الأنساب، ثم حفظُ الأموال، وفي مرتبتها الأعراض. انتهَى كلامُ الإمام اللقَاني باختصار.

ونحوهُ في شرحِ ابنهِ الشيخ عبدالسلام، وحاشيةِ شيخِ مشايخي الشيخ إبراهيم الباجوري، رحمهم الله تعالَى.

الفصل التاسع

في حكمة مشروعية إرقاق الأرقاء

اعلمْ أن الله تعالَى قد شرعَ الرقَّ وأباحَهُ في جميعِ المِلَل؛ لأنه تعالَى خلقَ الناسَ وجعلهم درجات، الغنيُّ والفقير، والقويُّ والضعيف، وجعلَ عمرانَ الكونِ موقوفاً على ارتباطِ بعضهم ببعض، وجعلَ كلَّ صنفٍ من هؤلاءِ نعمةً على الصنفِ الآخر، فإن الغنيَّ الضعيفَ لا ينفعهُ غناهُ

وحده، ولا بدَّ له من أعوانٍ يُعينونَهُ على أشغاله، فأباحَ له الله تعالَى أن يشتريَ من الأرقّاءِ بمالهِ من يُعينونَهُ على أشغاله.

كما يحتاجُ الرقيقُ إلى سيِّدٍ يعيشُ بماله، ويحسبهُ من جملةِ عياله، وكرامُ الناسِ يعاملونَ أرقّاءهم[1] كأولادهم، اقتداءً بالسيدِ الأعظمِ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقد كان يعاملُ مولاهُ زيداً معاملةَ الابن، بل تبنّاهُ بالفعل، وكانوا يقولونَ له: ابنُ محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، حتى نزلَ قولهُ تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾[2] فصاروا ينادونهُ باسمه. وكان عندَ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في المنزلة، التي لا يفضُلها أحد.

ثم عاملَ صلَّى الله عليه وسلَّمَ بهذهِ المعاملةِ الجميلةِ أسامةَ بنَ زيد، فكان عندَهُ بمنزلةِ والدهِ في البرِّ وحُسنِ المعاملة، حتى كانوا يسمُّونه الحِبَّ ابنَ الحِبِّ، أي حبيبَ رسولِ الله وابنَ حبيبه.

وكان صلَّى الله عليه وسلَّمَ قد أعتقَ أباهُ زيداً قبلَ ولادته، فهو مولَى رسولِ الله، وابنُ مولاه، وابنُ مولاتهِ أمِّ أيمنَ بركة الحبشيَّة، ولم يجرِ عليه رقٌّ كأبيهِ وأمِّه، رضيَ الله عنهم.

وإنما شرعَ الله إرقاقَ النفسِ إذا كانت كافرة، واستولَى المؤمنونَ عليها بالمحاربةِ والقهر، فللإمامِ أنْ يضربَ عليهم الرقَّ إذا رأى المصلحةَ في ذلك، وإذا رأى المصلحةَ في إطلاقِهم أطلقَهم، كما فعلَ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّمَ في فتحِ مكة، أطلقَهم ولم يسترقَّ أحداً منهم، ثم فعلَ كذلك في غزوةِ حُنين، بعد أن قسمَهم بين الغانمين، فتوسَّلَ إليه بعضُ رؤسائهم فعفا عنهم، وأرجعَهم إلى أهليهم.

وشرعَ الله عتقَ الرقيقِ وجعلَهُ من أعمالِ البرِّ التي يترتَّبُ عليها الثوابُ العظيم.

وكثيرٌ منهم بعد العتقِ لا يفارقُ سيِّدَهُ، لأن السيِّدَ المكرِّمَ لعبدهِ هو أيضاً نعمةٌ على العبد، كما أن العبدَ نعمةٌ عليه، كلٌّ منهما نافعٌ للآخر، والحقوقُ بينهم متبادلة.

---

١) في الأصل: أرقائهم.

٢) سورة الأحزاب، الآية ٤٠.

وقد نَهَى الشارعُ عن ظلمِهم وتكليفهم أكثرَ من طاقتهم، ووعدَ الأجرَ العظيمَ على عتقِهم والرفقِ بهم.

فالإرفاقُ في الشريعةِ الإسلاميةِ هو من أحسنِ المحسناتِ وأنفعِها للنوعِ الإنساني، وهو شرعٌ قديمٌ شرعَهُ الله تعالى للمِلَلِ السابقةِ أيضاً.

وقد منعَ بعضُ الدولِ في هذا الزمانِ الإرقاق، وجبروا الناسَ على عتقِ أرقّائهم، ليحبِّبوا بأنفسِهم كفرةَ السودانِ الذين تُجلَبُ الأرقاءُ منهم في هذا الزمان، ليسهلَ بذلك استيلاؤهم على بلادهم، وإلّا فهم يعلمونَ أن الناسَ محتاجونَ إلى ذلك، وهو نعمةٌ على الساداتِ والعبيدِ أيضاً.

وأنتَ إذا نظرتَ إلى بقاءِ أولئكَ العبيدِ في بلادهم في الكفرِ بالله تعالَى، والجهلِ بأمورِ الدنيا والآخرة، والتعبِ والشقاء، وخشونةِ العيشِ إلى الغاية، ثم نظرتَهم بعد إرقاقِهم ودخولهم في دينِ الإسلام، وعيشِهم بين ساداتِهم عيشةً مرضيَّة، ومعرفتِهم من أمورِ الدينِ والدنيا ما لم يكونوا يتخيَّلونه، لعلمتَ أنهم قد ترتَّبَ على إرقاقِهم سعادتُهم الدنيويةُ والأخروية، بل كثيرٌ من الأرقّاءِ صاروا ملوكاً، ومنهم دولةُ المماليكِ في مصرَ في الأعصرِ السابقة، وإذا رأيتَ هؤلاءِ العبيدَ الذين أعتقوهم بالرغمِ عن ساداتهم في الأشغالِ الشاقَّة، وبعضُهم عاجزونَ لا يقدرونَ على الأشغال، وأكثرهم يأوون إلى خراباتٍ لا تُسكَن، ويعيشونَ عيشةً لا ترضَى بها الكلاب، لعلمتَ أنهم قد لحقهم بهذه الحريةِ من الأضرارِ أكثرُ مما لحقَ أسيادَهم بهذا العتقِ الجبريّ.

وما زالتِ الدنيا وأهلُها هكذا معمورةً من غنيٍّ وفقير، وخادمٍ ومخدوم، وعمرانُها موقوفٌ على ذلك. ولو كانوا كلُّهم أغنياء، أو كلُّهم فقراء، لما تمَّ العمران.

فالله تعالَى أعلمُ بمصالحِ خلقه، وقد شرعَ لهم ذلك، والحسنُ ما استحسنَهُ الشرع، والقبيحُ ما استقبحَهُ الشرع. والله أعلم.

الفصل العاشر

في سردِ بعض المحرَّمات المتعلقة في ذات الإنسان نفسه أو معاملته مع الناس

يحرمُ شربُ الخمر، وأكلُ المسكر، كالحشيشةِ والأفيونِ والبنج، وأكلُ الدمِ والميتة، وكلِّ نجسٍ ومستقذَرٍ ومضرّ.

ويحرم إحراق الحيوان بالنارِ وتعذيبه.

ويحرم أكلُ الربا، والاحتكار، والبيعُ على بيعِ الغير، والشراءُ على شرائه، وإنفاقُ السلعةِ بالحلفِ الكاذبِ والمكرِ والخديعة، وبخسُ الكيلِ والوزنِ والذرع، والاستدانةُ مع نيةِ عدمِ الوفاء، أو مع عدمِ رجائه، بأن لم يكنْ له جهةٌ ظاهرةٌ لوفاءِ الدين، والدائنُ جاهلٌ بحاله.

ويحرمُ مطلُ الغنيّ بعد مطالبتهِ من غيرِ عذر[١]، وأكلُ مالِ الغيرِ بغيرِ حقّ، ولا سيَّما اليتيم، وإنفاقُ المالِ في الأمورِ المحرَّمة.

ويحرمُ إيذاءُ الناس، ولا سيَّما الجارَ ولو ذميًّا، كأنْ يُشرِفَ على حَرَمه، أو يبنيَ ما يؤذيهِ مما لا يسوغُ له شرعاً.

وكذلك يحرمُ البناءُ فوقَ الحاجةِ للخيلاءِ والتكبُّرِ على الناس.

ويحرمُ تغييرُ حدودِ الأرض.

ويحرمُ إضلالُ الأعمَى عن الطريق، والتصرُّفُ في الطريقِ الغيرِ النافذِ[٢] بغيرِ إذنِ أهله، والتصرُّفُ في الطريقِ الشارعِ بما يضرُّ الناس.

ويحرمُ خيانةُ أحدِ الشريكينِ لشريكه، أو الوكيلِ لموكله.

ويحرمُ الإقرارُ لأحدِ ورثتهِ بدَينٍ كذباً ليحرمَ باقي الورثة.

ويحرمُ عدمُ إقرارِ المريضِ بما عليه من الديونِ أو عندهُ من الأعيانِ لإيفائها.

---

١) مطلُ الغني: مدافعتهُ الدَّينَ الذي عليه أو تسويفه في دفعه.

٢) هكذا هنا وفي مصادر أخرى، والصحيح: غير النافذ.

ويحرمُ الغصبُ والاستيلاءُ على مالِ الغيرِ ظلماً، وتأخيرُ أجرةِ الأجير، أو منعهُ منها بعدَ فراغِ عمله.

ويحرمُ منعُ الناسِ من الأشياءِ المباحةِ لهم على العمومِ أو الخصوص، كالأرضِ الميتة، والشوارع، والمساجد، والمعادن، والاستيلاءُ على ماءٍ مباح، ومنعهُ ابنَ السبيل.

وتحرم[1] الخيانةُ في الأمانات، كالوديعة، والعينِ المرهونةِ أو المستأجرة.

ويحرمُ النظرُ إلى الأجنبيةِ بشهوةٍ ولمسُها والخلوةُ بها. وكذلك الأمردُ الجميل.

وتحرمُ غيبةُ الناسِ وذكرُهم بما لا يرضونه، واستماعُ ذلك والرضا به، وشتمُ الناسِ وذكرُهم بما يكرهونَهُ من الألقابِ المكروهة، والسخريةُ والاستهزاءُ والنميمة، وهي نقلُ الكلامِ على سبيلِ الإفساد، وإفسادُ المرأةِ على زوجها، وإفسادهُ عليها، وإفشاءُ الرجلِ سرَّ زوجته، وإفشاؤها سرَّه.

ويحرُمُ تصويرُ ذي روحٍ على أيِّ شيءٍ كان، من معظَّمٍ أو ممتهن، بأرضٍ أو غيرِها.

ويحرمُ التهاجرُ والتدابرُ[2] والتشاحنُ بين المسلمين.

ويحرمُ خروجُ المرأةِ من بيتها متعطِّرةً متزيّنةً ولو بإذنِ الزوج.

ويحرمُ الزنا واللواطُ والقيادةُ[3] والمساحقةُ بين النساءِ، والقذفُ والسبُّ واللعنُ والاستطالةُ في الأعراض.

ويحرمُ عقوقُ الوالدَين، وقطعُ الرحِم.

ويحرمُ تعذيبُ العبيدِ بالخِصاء، والتحريشُ بين البهائم.

ويحرمُ قتلُ المسلمِ أو الذمّي، وقتلُ الإنسانِ نفسَه، والإعانةُ على القتل، وحضوره، مع القدرةِ على دفعهِ فلم يدفعه.

---

١) في الأصل: ويحرم.

٢) التهاجر: المقاطعة، والتدابر: الإعراض.

٣) يعني القوّاد، الذي يجمع الرجال والنساء للزنا.

وضربُ المسلمِ أو الذمِّي بغيرِ مسوّغٍ شرعي، وترويعُ المسلمِ والإشارةُ إليه بسلاحٍ أو نحوه.

ويحرمُ السحرُ وتعليمهُ وتعلُّمه، والكهانةُ والطِّيَرة، والطَّرْقُ بالحصَى[١]، والتنجيم.

ويحرمُ البغي، وتوليةُ جائرٍ أو فاسقٍ أمراً من أمورِ المسلمين، وعزلُ الصالحِ وتوليةُ من هو دونه، والجَورُ والغشُّ والظلم، والدخولُ على الظلمةِ مع الرضا بظلمهم، وإعانتهم على الظلم، والسعايةُ إليهم بباطل.

ويحرمُ هتكُ المسلمِ وتتبُّعُ عوراتِهِ حتى يفضحَهُ ويذلَّهُ بها بين الناس.

ويحرمُ إظهارُ زيِّ الصالحينَ بين الناس[٢]، وارتكابُ المحرَّماتِ في الخلوة.

وتحرمُ المداهنة[٣].

ويحرمُ قطعُ الطريق، أي إخافتُها، وإنْ لم يقتلْ نفساً، ولا أخذَ مالاً.

ويحرمُ الصيالُ على مسلمٍ أو ذمِّي[٤] لإرادةِ نحوِ قتله، أو أخذِ ماله، أو انتهاكِ حُرمته، أو إرادةِ ترويعهِ وتخويفه.

ويحرمُ التجسُّسُ على جاره، بأن يطَّلعَ من نحوِ ثقبٍ ضيِّقٍ في دارِ غيرهِ بغيرِ إذنه على حرمه، والتسمُّعُ إلى حديثِ قومٍ يكرهونَ الاطِّلاعَ عليه.

ويحرمُ تركُ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ مع القدرة، بأنْ أمنَ على نفسهِ وماله.

ويحرمُ تركُ ردِّ السلام، ومحبَّةُ الإنسانِ أن يقومَ الناسُ له افتخاراً وتعاظماً.

ويحرمُ قتلُ مَنْ له أمانٌ أو ذمَّةٌ أو عهد، وغدرهُ وظلمُه.

---

١) ضربٌ من التكهن.

٢) فهو رياء مذموم، بقصد إطلاع الناس على كماله.

٣) المداهنة إيثار للدعة وترك للمعاداة في الله، أو المصانعة مع الأعداء والليونة معهم. وورد في الأصل: يحرم.

٤) الصيال: الاستطالة والوثوب.

ويحرمُ على الإنسانِ أنْ يتولَّى القضاءَ والولايةَ وأنْ يطلبَهُ إذا علمَ من نفسهِ الخيانةَ أو الجورَ أو الجهلَ بأحكامه.

ويحرمُ إعانةُ المبطلِ ومساعدته، وأخذُ الرشوة، ولو على الحكمِ بالحقّ، وإعطاؤها على الباطل، والسعيُ فيها بين الراشي والمرتشي، وأخذهُ المالَ على توليةِ الحكمِ ودفعه.

ويحرمُ إيذاءُ الخصمِ والتسلطُ عليه، والخصومةُ لمحضِ العنادِ بقصدِ قهرِ الخصمِ وكسره، والمراءُ والجدالُ المذموم.

ويحرمُ دعوَى الإنسانِ على غيرِهِ بما يعلمُ أنه ليسَ له.

ويحرمُ الكذبُ، وشهادةُ الزورِ وقبولُها، وكتمُ الشهادةِ بالحقّ.

ويحرمُ القمار، وآلاتُ الملاهي.

هذا ما اخترتُ نقلَهُ من كتاب "الزواجر" للإمام ابن حجر[١]، وهو كتابٌ لا نظيرَ له في بابه، جمعَ من المحرَّماتِ والآياتِ والأحاديثِ وأقوالِ الفقهاءِ المتعلقةِ بها شيئاً كثيراً، وقد اقتصرتُ على ما ذكرتهُ هنا لبيانِ أن الشريعةَ الإسلامية جامعةٌ للأمرِ بكلِّ خير، والنهي عن كلِّ شر. والله أعلم.

وقد تمَّ تبييضُها ونظرُ مؤلِّفها فيها في ربيع الثاني سنة ١٣٢٦ من هجرة النبيِّ الأكرمِ صلَّى الله عليه وسلَّم.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

١) الهيتمي (ت ٩٧٤هـ).

فهرس المراجع

- **إحياء علوم الدين**/ محمد بن محمد الغزالي.ــ بيروت: دار المعرفة.

- **الخصائص الكبرى**/ عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي.ــ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**/ محمود الآلوسي؛ قرأه وصححه محمد حسين العرب.ــ بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

- **سنن أبي داود**/ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني؛ بعناية مشهور بن حسن آل سلمان.ــ ط٢.- الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٢٧هـ.

جمع فيه بين الحسن والصحيح والضعيف.

- **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**/ تحقيق أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبدالباقي، إبراهيم عطوة.ــ القاهرة: دار الحديث، د. ت.

- **سنن الدارمي**/ بتخريج حسين سليم أسد.

- **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية المحمدية**/ الزرقاني.ــ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

- **صحيح البخاري** (مع فتح الباري)

- **صحيح سنن أبي داود** (ضمن: سنن أبي داود)

- **صحيح مسلم**.ــ بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٦هـ

- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**/ ابن حجر العسقلاني.ــ بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

وأعلاه: صحيح البخاري.

- **المستدرك على الصحيحين**/ الحاكم النيسابوري؛ تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا.ــ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

فهرس الموضوعات

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر